الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

- قسم العلوم الاقتصادية .

جامعة مستغانم

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ما ستر أكاديمي

الشعبة: علوم الاقتصادية – التخصص : اقتصاد النقدي وبنكي.

أثر السياسة الإقتصادية على النمو الإقتصادي

(دراسة حالة الجزائر)

❖ مقدمة من طرف الطالب .

* ضامن حكيم

* تحت إشراف الأستاذة

* برواين شهرزاد

- أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الرتبة	عن الجامعة
- رئيسا بن حليمة سليمة	استاذة مساعدة أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس
- مقررا برواين شهرزاد	استاذة محاضرة ب	جامعة عبد الحميد ابن باديس
- مناقشا بن حليمة خيرة	استاذة مساعدة أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس

السنة الجامعية : 2017 / 2018

الإهداء

-الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء ، إلى أغلى الناس " أمي الحبيبة " .

- إلى من كان منبع العزة والقوة وعلمني أن العلم تاج الكرامة وحلة الأخلاق " أبي الكريم " .

- إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها .

" إخوتي وأخواتي "

- إلى أساتذتي الكرام .

- إلى كل الزملاء والأصحاب وخاصة " **ضامن حكيم** "

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل

دحـوة

التشكرات

الحمد لله الذي أنار درب العلم وأعاننا على إنجاز هذا البحث .

إيمانا من بقول النبي صلى الله عليه وسام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله " .

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا بتوجيه فيه ونصائحها القيمة التي

كانت عونا لنا في إنجاز هذا البحث الأستاذة المحترمة .

- والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم هذه المذكرة ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة وموظفي كلية

العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع .

حكيم

الملـــخـص

- تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أثر السياسات الإقتصادية والتي تتمثل في سياسة المالية النقدية والتجارية ، على النمو الاقتصادي في الجزائر واستخدمنا من أجل اختبار الفرضيات البحث ، المنهج التحليل الوصفي ، وتبين من نتائج أن نوعية .

- تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وذلك باعتماد على العناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية ، وكذلك السياسة النقدية كان تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار ، وأما السياسة المالية فقد أتضح من خلال الدراسة أن الجزائر كانت تعتمد بنسبة أكبر عليها المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي ، وسياسة التجارة الخارجية فقد عرفت عدة إصلاحات إلا أن الاعتماد على الصادرات النفط تبرز الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومة ، وعلية فإن الأثر العام للسياسة الاقتصادية على النمو لم يكن قويا لدرجة المتوقعة ، إذا تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام ، ولقد أوصت المذكرة على تطوير السياسة المالية في الجزائر ، وتطوير السياسة الضريبة ، العمل على الدعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات .

- **الكلمات المفتاحية :**

* السياسة المالية،النمو،البطالة ، الاقتصاد،النقدية

Summary

- The aim of this note is to study the impact of economic policies, which is the monetary and trade policy, on the economic growth in Algeria and used in order to test hypotheses research, descriptive analysis method, and show the results of that quality.

- The impact of monetary policy on economic growth depends on the extent of its effectiveness, based on the objective elements in the pumping of the monetary mass, as well as monetary policy had a relative impact in the fight against inflation without a significant contribution to investment. The financial policy has been revealed through the study that Algeria was dependent on Which is supported by high oil prices to achieve economic growth, and the foreign trade policy has known several reforms, but dependence on oil exports highlights the failure to achieve economic recovery programs and the lack of seriousness of policies adopted by the government, The economic policy on growth was not as strong as expected, if the hydrocarbons sector was still a major component of the GDP. The memorandum recommended the development of fiscal policy in Algeria, the development of tax policy, support for strategic sectors outside hydrocarbons.

- key words :

*** Financial policy, growth, unemployment, economy, cash**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــات	
المحتـوى	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص	أ
فهرس المحتويات	ب
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	و
المقدمة	6_1
الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الإقتصادية والنمو الإقتصادي في الجزائر	63-7
تمهيد	7
المبحث الأول : مدخل إلى السياسة الإقتصادية .	8
المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقتصادية	8
المطلب الثاني : أهداف السياسة الإقتصادية	9
المطلب الثالث : أدوات السياسة الإقتصادية	11
المطلب الرابع : أثر السياسة الإقتصادية على التوازن الإقتصادي	23
المبحث الثاني : النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي	39
المطلب الأول : أساسيات النمو الإقتصادي	39
المطلب الثاني :نظريات النمو الإقتصادي	47

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : مقاييس النمو الإقتصادي	59
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني : أثر السياسة الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر	109-64
تمهيد	64
المبحث الأول : واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال فترة (1970 – 2013)	65
المطلب الأول : مسار السياسة المالية في الجزائر.	65
المطلب الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر.	73
المطلب الثالث : مسار السياسة التجارية في الجزائر	81
المبحث الثاني : تحليل أثر السياسة الإقتصادية في الجزائر	90
المطلب الأول : أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي	90
المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي	92
المطلب الثالث : أثر السياسة التجارية على النمو الإقتصادي	107
خلاصة الفصل	109
خاتمة	117-110
قائمة المراجع	123-118

قائمة الجداول

قـائمـة الجـــداول			
رقم الفصل	رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	01	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة	28
01	02	ملخص آثار السياسة الإقتصادية في نموذج fleming Mundell	34
02	01	تطور الإيرادات العامة خلال فترة (2000 – 2013)	67
02	02	تطور الإنفاق العام خلال فترة (2000 – 2013)	70
02	03	بعض المؤشرات أداة الإقتصاد الجزائري خلال فترة (1999 – 2007)	72
02	04	إجمالي الموارد المجمعة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2001 – 2004)	75
02	05	تطور الكتلة النقدية M_2 خلال فترة (1990 – 2013)	79
02	06	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2013)	82
02	07	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000 – 2013)	86
02	08	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000 – 2013)	88
02	09	تطور معدلات التضخم في الجزائر في فترة (1990 – 2014)	92
02	10	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر (1990 – 2014)	95
02	11	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2014)	98

02	12	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990 – 2014)	101
02	13	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	104
02	14	تطور رصيد ميزان المدفوعات	105

قـائمــة الأشــكــال			
رقم الفصل	رقم الشكل	عنـــــوان الشـــكـــل	صفحة
1	1	النموذج الكلاسيكي وجمود الأجور النقدية	**16**
1	2	النموذج الكلاسيكي ودور السياسة النقدية في إستعادة التوازن عند العمالة الكاملة	**18**
1	3	التوازن في السوق السلع والخدمات (منحنى)IS	**25**
1	4	التوازن في السوق النقد (منحنى)Lm	**26**
1	5	التوازن الأتي في سوق السلع والخدمات وسوق النقد منحنى Is – Lm	**27**
1	6	السياسة المالية التوسعية	**29**
1	7	أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الإقتصادي	**30**
1	8	السياسة النقدية التوسعية	**30**
1	9	أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الإقتصادي	**31**
1	10	التوازن في ميزان المدفوعات (منحنى BP)	**32**
1	11	نموذج fleming - Mundell	**33**
2	1	تطور الإيرادات العامة خلال فترة (2000 – 2013)	**68**
2	2	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000 – 2014)	**71**
2	3	تطور الكتلة النقدية M_2 خلال الفترة (1990 – 2013)	**80**
2	4	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2013)	**84**

2	5	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي	**91**
2	6	تطور معدلات التضخم في الجزائر في فترة (1990 – 2014)	**93**
2	7	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر (1990 – 2014)	**96**
2	8	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2014)	**99**
2	9	تطور رصيد ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية للجزائر	**102**

إن الاهتمام بفلسفة ومرجعة السياسات الاقتصادية التنموية بمختلف مجالاتها يتأسس على أهميتها في تحسين وتطور المجالات المطبقة عليها ، ولعل الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير في هذا الجانب وسواء تعلق الأمر بالمستوى الكلي أو الجزئي فإن سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية تضطر الأطراف الناشطة في المجال الإقتصادي إلى تبني إستراتيجيات محددة لتوفير المناخ الأفضل والأكثر تماشيا مع حجم وطبيعة تحولات هذا المحيط الاقتصادي .

- وفي هذا الإطار فقد برزت الكثير من المؤسسات – الوطنية والدولية – التي تهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الإصلاحية والخطط التنموية على مستوى الجزئي والكلي ، فعلى المستوى الداخلي تتفاعل جملة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية فيما بينها لرسم السياسة الاقتصادية المنتهجة ، هذه الأخيرة التي لها انعكاس كبير على البرامج التنموية التي تتبناها الدول النامية والمتقدمة ، وذلك باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل البلد ومدى قدرة هذه الفلسفة على معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه هذه البلدان وضمن هذه المرجعية نجد أن الاقتصاد الجزائري عرف أوضاعا اقتصادية حرجة خلال العقود الماضية ، تميزت بضعف وتذبذب النمو الاقتصادي بشكل عام ، بالإضافة إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد الخدمات الديون ، فقط عن المعادلات العالية للتضخم والبطالة ، ونتيجة لذلك تنبت الجزائر العديد من السياسات الإقتصادية الإصلاحية ، إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية ، التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق و بعث النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث للحكومات المتعاقبة (ترقية الصادرات خارج المحروقات) ، كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر .

فالهدف من عملية إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر هو وجود سياسة اقتصادية على الصعيد الوطني تتصف بالمرونة والانسجام والتكامل بين جميع أدواتها ، تتضمن برنامجا للتغيير والحديث والتطور يقوم على أسس ومعايير اقتصادية ، تراعي العدالة الاجتماعية وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا ، بغية رفع مستويات الاستثمار ومكافحة البطالة والتحكم في التضخم مما ينعكس ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وضبط التوازن الخارجي وتحسين مستوى المعيشة لمختلف الطبقات الاجتماعية ، وبالتالي تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة ، والاتجاه نحو تحقيق هدف التنمية الاقتصادية المنشودة من جهة ثانية .

الإشكالية البحث :

* السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغة على النحو الموالي

- ما مدى تأثير السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في :

- ما مفهوم السياسة الاقتصادية ؟

- ما هو أثر السياسة ، الاقتصادية على التوازن الاقتصادي ؟

- هل أثرت أدوات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر

<u>الفرضيات</u> : -

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات ضمن هذه الدراسة ، والتي يمكن صياغتها كما يلي: -

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من التدابير و الإجراءات تتخذها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية .

-إن التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية أمر ضروري والحتمي لتحقيق الأهداف المسيطرة .

- لأدوات السياسة الاقتصادية المختلفة تأثير إيجابي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال هذه الدراسة .

- أهداف الدراسة :

- تسعي الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها :

- إبراز الإطار النظري لسياسة الاقتصادية .

- معرفة أهداف السياسة الاقتصادية ، ودورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

- إبراز تأثير مختلف السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- أهمية الدراسة :

- لقد أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق نمو اقتصادي مرن وتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة تلقائية دون وجود سياسة اقتصادية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة .

- وهذا ما يدفعنا إلى محاولة تقديم رؤية مبسطة حول تطور الأسس النظرية التي من خلالها رسم السياسة الاقتصادية للجزائر ، والكشف عن توجهاتها ، في خصم مجموعة التغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية الهادفة إلى تفعيل تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو الاقتصادي

*** منهج الدراسة :**

- لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية ، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري و المفهومي ، نظرا لملائمة المنهج في ذلك ، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية ، بما أن المعطيات الكمية جامدة لا توفي بالمطلوب دون تحليلها فقد

استدعى من الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعميق فيها .

- أما عن أدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة ، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعا ، نختصرها في :

- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع .

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع .

-صعوبات الدراسة :

- إن من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة وواقعها في بلد معين ، كما صادفنا تباين لبعض المصادر المعطيات من مصدر إلى آخر على الرغم من أنها من مصادر رسمية .

- الاختلاف في وحدات القياس .

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة .

- صعوبة تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات والتفرقة بينها والمتواجدة في بعض المراجع المعتمدة في الدراسة .

الدراسات السابقة :

- فضلا عن العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والمجالات العلمية و الدوريات والملتقيات العلمية ، فقد ثم الإطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع السياسة الاقتصادية أثرها بالنمو الاقتصادي بصورة عامة ، وشكل هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، ومن بين هذه الدراسات نذكر :

دراسة تومي وبختاش : (Saleh toumi et Beltash 2006)

- وتقدم هذه الدراسة عرضا عاما للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة الأخرى ، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية 2ومسألة النمو الاقتصادي ، وإلى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الاقتصاد الجزائري .

- وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجبائية تعديل سلوك الأعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه ، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجة الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد ، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي وبعد إجراء الدراسة القياسية ثم التأكد بأن الجبائية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك ، الادخار ، الاستهلاك وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة .

دراسة بن زيان راضية : "دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص قياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 .

- وتبرز إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة ومستوى الأسعار ، حيث توصلت الباحثة إلى أنه من أجل تحقيق استقرار اقتصادي يجب تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة عن طريق التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السلطات العمومية ، كما أوضحت أن الوسائل الأساسية في التأثير على الاقتصاد الوطني هي سعر الصرف ، مستوى الأسعار ، ومعدلات الفائدة ، وقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة وطنية تربط بين هذه العناصر .

خطة الدراسة :

- حتى نتمكن من إلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه ثم تقسيم البحث إلى فصلين ، بحيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، متناولين في المبحث الأول مدخل إلى السياسة الاقتصادية ، من حيث مفهومه ، أهدافها ، أدواتها ، وأثرها على التوازن الاقتصادي ، أما في المبحث الثاني قسم التطرق فيه إلى النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي ، والذي يحتوى على أساسيات النمو الاقتصادي ، نظريات النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الاقتصادي .

- أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث سنتناول في المبحث الأول واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر والذي يحتوى على مسار السياسة المالية ، النقدية والتجارية في الجزائر .

أما المبحث الثاني فستطرق فيه إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية في الجزائر والذي يحتوى على أثر السياسة المالية النقدية ، التجارية .

تمهيـد :

- تعتبر دراسة السياسات الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في جميع الدول ، لما لها من آثار مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وقد اشتدت الحاجة في وقتنا المعاصر لمزيد من الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، ولإيجاد سياسة الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء ، وكذا لإيجاد الأسس والمعايير الاقتصادية المناسبة لتحقيق انطلاقة تنموية شاملة تضع الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح .

- وحتى يتم دراسة الواقع الدقيق للسياسة الاقتصادية ودورها ومساهمتها في دفع عجلة التنمية وأثرها على دعم النمو الاقتصادي ، يفترض بنا من خلال هذا الفصل عرض الإطار النظري العام للسياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بشكل عام ، وقد جاءت المحتويات هذا الفصل في مبحثين كما يلي :

- **المبحث (1) :** مدخل إلى السياسة الاقتصادية .

- **المبحث (2) :** النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي .

المبحث (1) : مدخل إلى السياسة الاقتصادية .

- إن التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المسيطرة ، وتمثل مجموع هذه الأدوات بين يعرف بالسياسة الاقتصادية .[1]

المطلب (1) : مفهوم السياسة الاقتصادية :

- تستخدم الدولة السياسات الاقتصادية لبلوغ والوصول إلى الأهداف المسطرة ، ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة للمجتمع بشكل تلقائي وبالمستوى مطلوب من الكفاءة دون استخدام السياسة الاقتصادية .

* **تعريف السياسة الاقتصادية .**[2]

- تتضمن السياسة الاقتصادية جملة من التدابير الحكومية التي تتدخل الدولة من خلالها لتصويب الاختلالات الاقتصادية التي تضرب لاقتصاد . حيث ليس من السهل التوقف بين الكفاءة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، وهذه التصويبات لها أثر على خلق الثروة وتوزيع الدخل والتوجه القطاعي الاقتصاد بحيث ترتكز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى عل المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية ، النمو الاقتصادي ، التشغيل ، التوازن الخارجي ، استقرار الأسعار ، السيطرة على معدلات التضخم ، فالسياسة الاقتصادية تمثل تصرف عام للدولة ومنهج معين في المجال الاقتصادي عن طريق جملة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقودها الدولة وتسدد قراراتها نحو بلوغ مطالب اقتصادية واجتماعية معينة خلال فترة زمنية محددة ويمكن تحديد السياسة الاجتماعية لدولة ما على أنها مجموعة الأهداف والأساليب في الميدان الاقتصادي ومجموع العلاقات المتبادلة بينها

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 ، ص 73 .

[2]- محمود حسين الوادي ، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد ، دار صفاء للنشر ، الطبعة الأولى عمان ، 2010،ص 185 .

- تعتبر السياسة الاقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه .[1]

- السياسة الاقتصادية هي مجموع التوجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاس على الحياة الاقتصادية ، نفقات الدولة ، النظام النقدي ، العلاقات الخارجية .[2]

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل تصرف واع تقوم به السلطات العمومية من أجل الوصول إلى هدف معين .

مطلب (2) : أهداف السياسة الاقتصادية .

- إن أهداف السياسات الاقتصادية تتغير من اقتصاد إلى آخر إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعي إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية ومن أهمها ما يلي :

أ – <u>النمو الاقتصادي</u> :[3]

- هو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية والأكثر شمولا بين الأهداف الأخرى ، والذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج و المداخيل حيث غالبا ما يتم الارتكاز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام ، وذلك بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من اقتصاد لآخر ، وبالتالي فإنه يتمثل النمو الاقتصادي في بلد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة .

---

[1]- عبد الحميد قدمي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 24 .

[2]- عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية ، مكتب زهراء الشرق ، القاهرة ، 1997 ، ص 29

[3]- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، الطبقة الأولى ، لبنان ، 2010 ، ص 82 ، 83 .

- والجدير بالذكر أن مطلب تحقيق النمو داخل اقتصاد ما مرتبط بمعدل نمو السكان ، أي لابد أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني ، حتى يمكن القول أن هناك فعليا نمو في الاقتصاد ، ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد ، ومن المهم أيضا أن يصحب هدف النمو الاقتصادي الاهتمام بحماية البيئة ، حيث تواجه السياسة الاقتصادية ليوم إشكالية كيفية تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة ضرر بيئي ، والحفاظ على الموارد الطبيعية الاقتصاد .

ب- الاستخدام التام :

هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها فإذا لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لابد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن ، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل .

ج – الاستقرار الأسعار : [1]

- إن ارتفاع المستوى العام الأسعار يؤثر على المدخرات ، سياسات التأمين والسندات ، بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود ، لهذا لابد من تأمين استقرار الأسعار و تجنب حدوث التضخم الانكماش .

د – الكفاءة الاقتصادية : [2]

- وهي الحالة التي فيها تطابق بين المجهودان ومستويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودان والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها .

[1]- نفس المرجع سابق ذكره ص 83 .

[2]- سامي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 64 .

هـ – التوازن في الميزان المدفوعات : [1]

- من بين الأهداف الأخرى التي تسعي إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات ، وميزان المدفوعات هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، وتشمل الصفقات على الصادرات و الواردات وتدفقات رأس مال المختلفة ، إن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات محددة من شأنها أن تحقيق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته .

مطلب (3) : أدوات السياسة الاقتصادية .

- تعتبر السياسة التجارية النقدية والمالية من أهم الأدوات السياسة الاقتصادية ، والتي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية ، ولتحقيق النمو القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة

الفرع (1) : مفهوم السياسة النقدية وأهدافها :

- هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بحيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي . [2]

بأنها : " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم G . Lbash- عرفها الاقتصادي

[1]- عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي) ، ديوان للمطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، الجزائر ، 2008 ، ص 12 ، 13

[2]- محمد ضيف الله القطا بري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية ، قياسية) ، غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 18 .

وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي ، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية .[1]

- هي عبارة عن الإستراتيجية المثلي أو دليل العمل تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .[2]

- **أهداف السياسة النقدية :**

- يمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف نهائية وأخرى وسيطية والتي يمكن ذكرها :

- **الأهداف النهائية :**[3]

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم .

- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة .

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعملة .

- إيجاد سوق نقدي ومالي متطور .

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة .

- إلا أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة تسيطر هدف نهائي و وحيد للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأوسع.

[1]- صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص 98 .

[2]- أحمد فريد مصطفي ، سمير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص 39 .

[3]- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، طبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 114 .

*** الأهداف الوسيطية :**

- الهدف الوسيطي هو عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة تتمثل الأهداف الوسيطية بمتغيرات نقدية كلية وسعر الفائدة وأسعار الصرف ومن أهمها : [1]

أ)- مجمعات الاحتياطات النقدية :

- تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية .

ب)- ظروف سوق النقد : [2]

- يقصد به مدى سهولة وصعوبة أسواق الائتمان ، ويغني ذلك قدرة المقتضرين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى الارتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين بنوك .

ج)- أسعار الفائدة :

- هي السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية والقابلة الاقتراض

د)- سعر الصرف :

- يعتبر مؤشرا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية ، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد إتجاه

[1] - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، طبعة 1 ، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ،ص 114 .

[2] - أحمد نصير ، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990 – 2012 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر (3) 2013 – 2014 ، ص 90 .

العملات الأخرى يكون عاملا لتخفيض التضخم ، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ، ورفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

ه) العرض النقدي : [1]

- يشترط في إستخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إخصائيا ، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها أو العملة أو النقود .

دور السياسة النقدية في استعادة توازن العمالة الكاملة . [2]

- إذا كان بإمكان نقابات العمال أن تضغط باتجاه ارتفاع الأجور النقدية قسرا ، وفي معزل عن قيام حالة من فائض الطلب على الأيدي العاملة ،فقد تكون السياسة النقدية التوسعية هي العلاج المناسب لهذه الحالة . وما قد ينشأ عنها من بطالة ، وانخفاض عام في الإنتاج ، فالكلاسيك وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات اقتصادية ، عامة ، يستمر فيها الكساد والبطالة لفترة طويلة ، إلا أنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث ذلك على فترات متقطعة ، وعلى المدى القصير ، وكان من منظورهم أن التوسع المدروس ، والحدر في عرض النقد M و في ظل الثبات كل من الانتاج Yو المعامل k ، سوف يساعد على ارتفاع الأسعار (P)، بالنسبة المرغوبة لاستعادة مستوى الاجر الحقيقي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة .

- ومثل هذه السياسة ، التي قد تصلح في أوقات الأزمات الطارئة ، قد تصلح أيضا ، من منظور النموذج الكلاسيكي ، لمعالجة جمود الأجور النقدية ، و ما يترتب عليه أيضا من كساد ، بطالة ، فارتفاع الأسعار ، المترتب على سياسة نقدية توسعية يزيد فيها العرض النقدي ، سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ،

---

[1]- لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية الآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي ، الطبعة (1) مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 58 ، ص 59 .

Gérard Duthil , william marios , politiques economiques , ellipess ,paris , 2000 ,

[2]- أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية و المناهج السياسة الإقتصادية) الأهلية ،الطبعة 1 ، عمان ، 2007 ، ص 81 .

وهذا من شأنه أن يعمل كحافز لدى منشآت الأعمال على زيادة الاستخدام ، وزيادة الإنتاج ، وصولا إلى حالة العمالة الكاملة ، هذا يعني من الناحية العلمية أن بامكان زيادة العرض النقدي M والتوسع فيه إلى المستوى الذي يؤدي ، أولا إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كافية تسمح باستعادة مستوى الأجر الحقيقي الذي يتفق مع الاستخدام الكامل للموارد .

- كما يؤدي ثانيا إلى قيام مستوى من الطلب الكلي الفعال ، يكون كافيا لشراء جميع ما تم إنتاجه عند هذا المستوى من التوظف .

الشكل رقم (1 – 1) النموذج الكلاسيكي وجود الأجور النقدية .

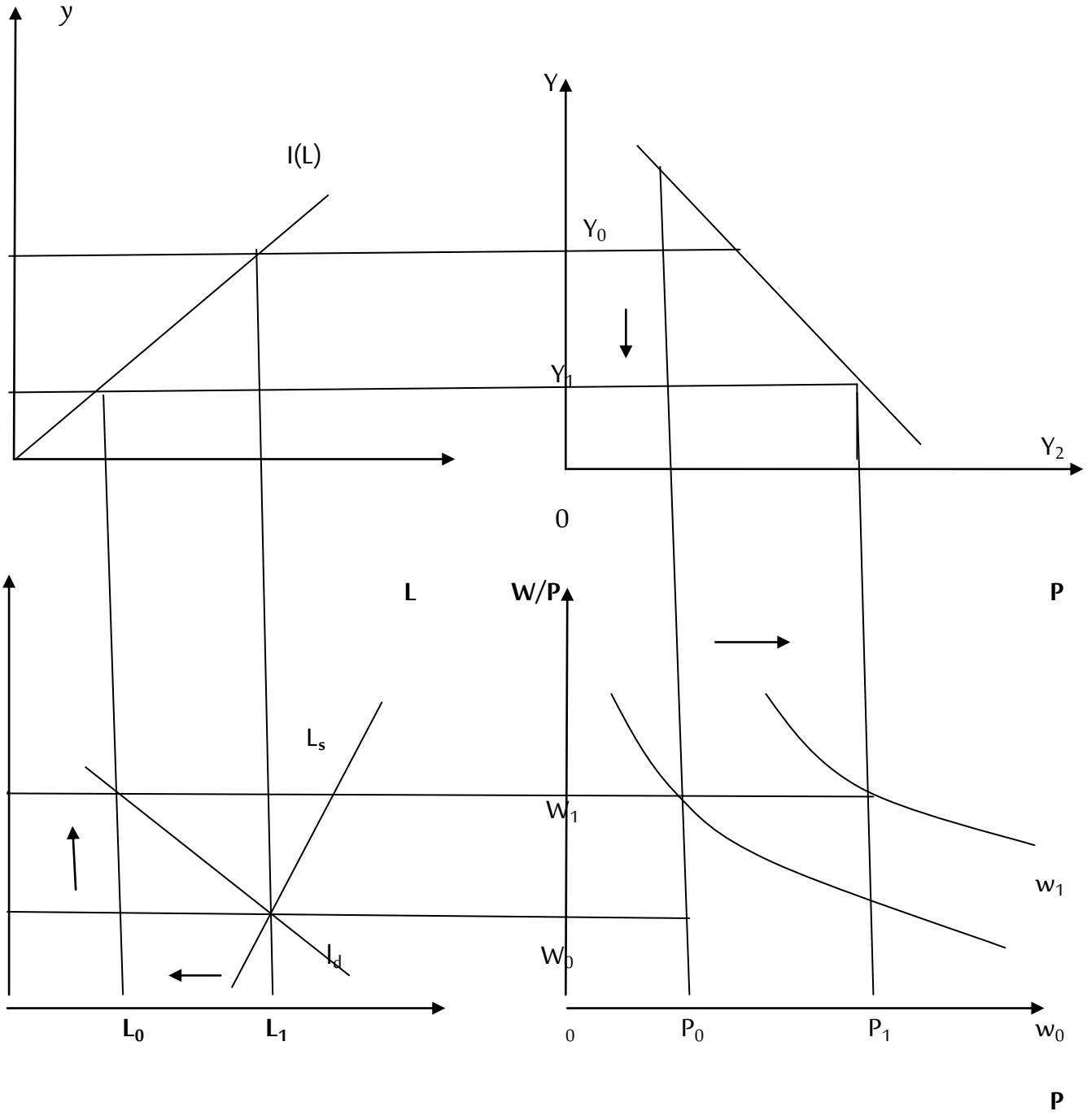

المصدر: أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية الأهلية ، الطبعة (1) ، عمان ، 2007 ، ص 81

- ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية كحل مشكلة الجهود في الأجور من خلال الجزء (4) من الشكل (1 -1) فهنا نلاحظ أن الوصول إلى الأجر الحقيقي (W_0) اللازم لتحقيق التوازن عند العمالة الكاملة ، و خاصة في ظروف جمود الاجر النقدي عند المستوى (w1) يستدعي سياسة W_1 يستدعي سياسة نقدية تؤدي ، أولا .

إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي من (Y d°) الى (Yd1) ، و من ثم تؤدي ، ثانيا ، إلى ارتفاع الأسعار من (P_0) الى (P_1) اي بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاجور النقدية من (w_0) الى (W_1) عند ذلك فقط نجد أن مستوى الأجر الحقيقي الجديد $\frac{w\ 1}{p\ 1}$ يساوي تماما المستوى المطلوب لتحقيق العمالة (Y_0) بمعنى أن :

العنوان : شكل (1 - 2) النموذج الكلاسيكي ودور السياسة النقدية وإستعادة التوازن عند العمالة الكاملة .

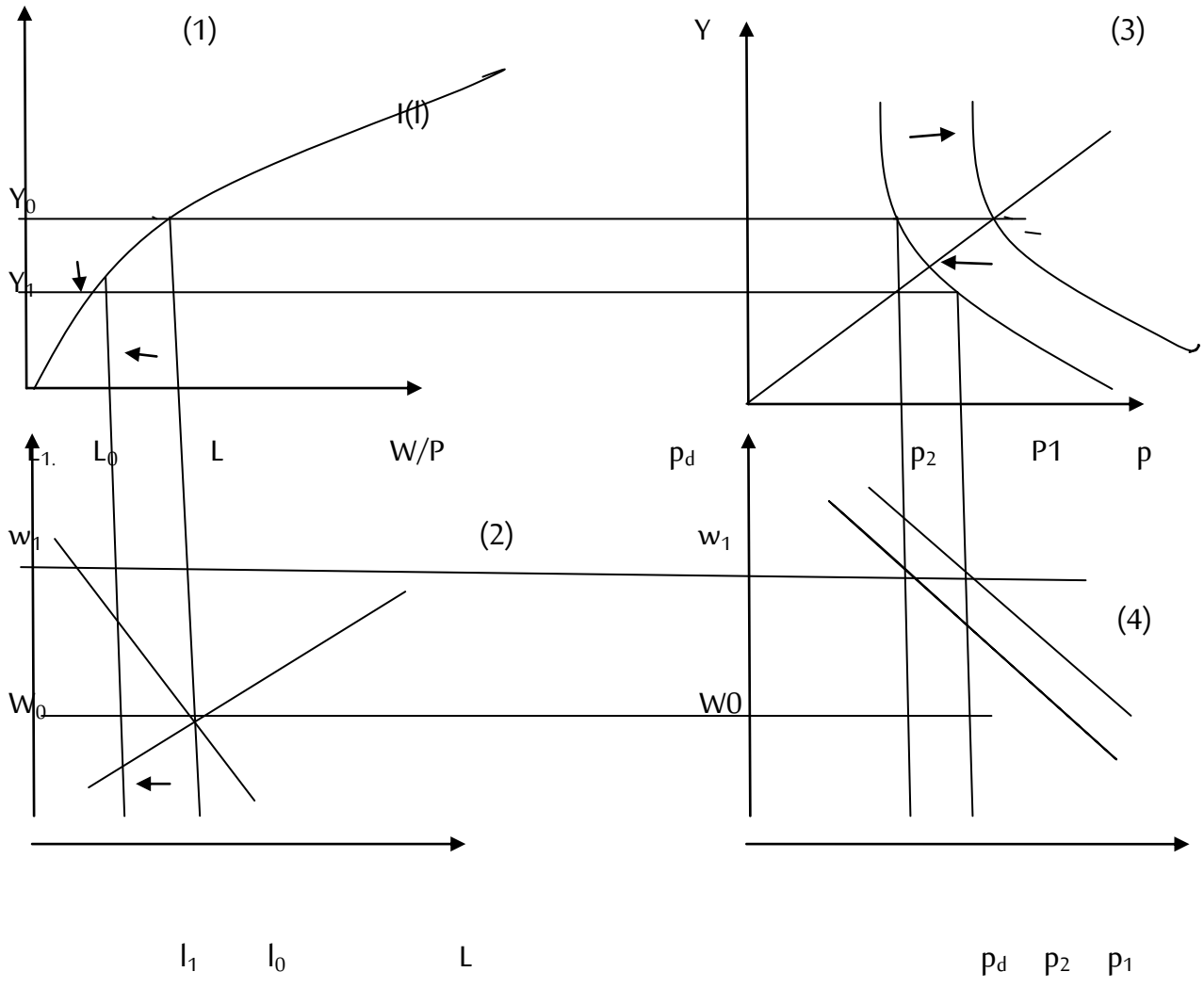

المصدر : (أسامة الدباغ – البطالة والتضخم ، (نفس مرجع سابق ص 82)

$$W_\circ = \frac{w^\circ}{p^\circ} = \frac{w1}{p1}$$

- وفي هذه الحالة ستكون السياسة النقدية التوسعية قد تجاوزت المشكلة التي خلفها جمود الأجور النقدية ،وقدمت حافزا على زيادة الطلب الكلي بالمقدار الكافي لشراء الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة (Ye).

الفرع (3) : السياسة التجارية وإتجاهاتها .

أ) تعريف السياسة التجارية :

- تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية فينصرف مفهوم السياسة التجارية على أنها : " تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات وتلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات . [1]

- وكذلك هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدولة في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية ، حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة مضافة . [2]

- الاتجاهات السياسة التجارية :

- اتجاه السياسة التجارية الحمائية :

- هي التي تعتبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والإنفراد من خلال استخدام الدولة لسلطتها العامة لتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة ، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية . [3]

- تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة الأفكار مدرسة تجارية التي كانت ترى أن مصلحة الدولة

---

[1] - محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التجارة الدولية ، بدون دار نشر ، 2010 ، ص 311 .

[2] - Munay Gibfs , les politigues eommerciales , Departement Des affaires econimigued et sociales DAEC/UNDESA , Eopyright upintsd Nation DESA , New yorh , juin 2007 : p : 08

[3] - فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجاية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، الموسم الجامعي 2012 – 2013 ص 55 .

يتجسد في تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال إهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات .[1]-

اتجاه السياسة الحرية التجارية :

- تعرف السياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى التحويل نظام التجارة الخارجية للحياة ، بمعني عدم ترك المجال للتدخل الدولة في الواردات والصادرات [2] وذلك عن طريق الإزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية [3] وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تعبر عن

تلك الحرية التي يقود إلى تخصيص الدولي والتوزيع الأكفأ الموارد الدولية ، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبة عن غيرها وقد ظهرت هذه السياسة عصر المدرسة الفيزوقراطية و انتعشت بأفكار آدم سمية ، ريكاردو ، شيوارت ميل ، ..... الخ ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية والخروج عن حالة العزلة .[4]

فرع 2 : السياسة المالية وأهدافها .

أ) – مفهوم السياسة المالية :

- يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معنية في تنمية واستقرار الاقتصاد ، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية :الضرائب ، القروض العامة ، الميزانية العامة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الإقتصادية (على مستوى الإقتصاد القومي تحليل كلي ، مجموعة لنيل العربية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 131 .

[2]- عبد المجيد قيدي ، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقيمية) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ص 249 .

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي تحليل كلي ، مجموعة لنيل العربية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2003 ص 133 .

[4]- مرجع سبق ذكره ص 60 .

، النفقات العامة .... الخ . ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان .[1]

- هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام ، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات ، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين ، بالتقريب بين طبقات المجتمع والاحتلال من التفاوت بين الأفراد في التوزيع الدخل والثروات .[2]

"وتعني حافظة النقود أو الخزانة وهي عبارة عن مجموعة **Fisc**- أصل الكلمة السياسة المالية " من السياسات بالإيرادات العامة والنفقات العامة ، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسة ، الاقتصادية والاجتماعية .

ب) – <u>أهداف السياسة المالية :</u>

- للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها ، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة ، نذكر أهمها في النقاط التالية :[3]

1) – <u>التخصيص الأمثل الموارد المجتمعية :</u>

- يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد محدودة ونافذة ، وأخرى متجددة ، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية

[1]- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادل للدخول ، التنمية الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1993 ، ص 22 .

[2]- فوزي عبد المنعم وآخرون المالية العامة والسياسة المالية ، توزيع منشورات المعارف ، طبعة 1 ،الإسكندرية ، مصر ، 1969 ، ص 33 .

[3]- صالحي صالح ، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي ، دار النجر للنشر والتوزيع ، طبقة 1 . القاهرة ، 2006 ، ص 498 ، ص 499 .

والمتزايدة للمجتمع ، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها إسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة .

2) – توزيع العادل للثروات والدخل :

- إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات ، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة

3) – تحقيق الاستقرار الاقتصادي : [1]

- من أهم الأهداف السياسة المالية تحقيق حد أدني من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل ، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ، ومستوى الأسعار ، في الأطوار الاقتصادية من ركود ، فيتضخم ، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها المصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فيأتي التدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال وذلك عن طريق استخدام الأدوات السياسة المالية .

4) – التوازن المالي :

- يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن . [2]

5) التوازن العام :

[1]- موسى إبراهيم ، السياسة الإقتصادية والدولة الحديثة ، دار المنهل ، طبقة 1 ، بيروت ، 1998 ، ص 13 .

[2]- نفس المرجع سابق ص 13 .

- التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد الاستهلاك و الاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومية) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة ، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات ، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها . [1]

مطلب 4 : أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الاقتصادي .

- تحتل السياسات للإقتصادية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر حيث تسعي أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية و التجارية ، حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول تأثير وفعالية هذه الأدوات ، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب .

- **الفرع 1: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد المغلق :**

- إن المقصود بالاقتصاد المغلق هو عدم الأخذ بعين الاعتبار انتقال السلع والنقود من وإلى الدول الأخرى .[2]

- حيث يتم التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات يمنحني IS، المعبر عن التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل ، والتي عندها يتحقق التساوي بين الاستثمار والادخار [3] حيث يمكن التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا وفق المعادلة التالية :

Y: الدخل الوطني $Y = C+I+G$.....(01-01)

G : نفاق العام $G= A + Byd$.....(02-01)

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) ، مكتبة زهراء ، الشرق ، القاهرة ، 1997 ص 241 ، ص 242 .

[2]- ضياء مجيد الموسوي النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة الثالثة ، 2005 ص 23 .

[3]- طويل بهاء الدين ، دور السياسات المالية والنقدية ضمن m +f مجلة الابحاث اقتصادية و ادارية جامعة باتنة ، الجزائر، العدد 11 ، جوان 2012 ، ص 242.

C: الاستهلاك $I = Y0 + gi$.....(03-01)

I: سعر الفائدة $Yd = Y + Tx0 - Ty + Tro$ .....(04-01)

Yd: الدخل المتاح $G= G0$ .....(05-01)

Tx0 الضرائب

I: الاستثمار

Tr0: التحويلات

$Y= a+b(y-T_{xo} - ty +T_{ro})+ I_O+G_O - g$

$Y=a+bY - b\,T_{xo} - bty +bt_{ro} + Io +Go - g$

$Y- by+bty =a- bt_{xo} + bt_{ro} + Io +Go - gi$

$Y .(1- b+bt) =a - bt_{xo} +bt_{ro} +I_O +G_O - gi$

$$Y=\frac{a-btxo+btro+Io+Go}{1-b+bt} - \frac{g}{1-b+bt} i \text{ .....(06-01)}$$

$$I = \frac{a-btxo+btro+Io+Go}{g} - \frac{1-b+bt}{g} y \text{ .....(107-01)}$$

- أما بيانيا فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (1-3) التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS).

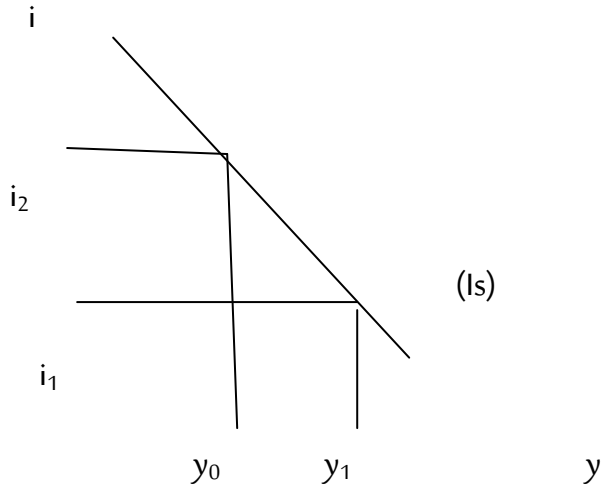

المصدر : تومي صالح مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة) دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص 267 .

، و الممثل المحل Lm- أما عن التوازن في السوق النقدي فيتم التعبير عليه من خلال المنحنى الهندسي من الأزواج لسعر الفائدة والدخل ، المحققة لتساوي العرض مع الطلب على النقود [1] ويمكن التعبير عن التوازن في السوق النقدي رياضيا وفقا للمعادلة التالية :

$$M_s = M_a \ldots\ldots\ldots(08-01)$$

$$M_S = M_O \ldots\ldots\ldots(09-01)$$

$$M_d = M_d + M_{d2} + M_{d3} \ldots\ldots(10-01)$$

حيث :

Ms :عرض النقود

Md: الطلب على النقود .

$Md_1 : F(y) = a_1 y$ معادلة الطلب على النقود من أجل المعاملات.

$Md_2 : F(y) = a_2 y$ معادلة الطلب على النقود من أجل الحيط والحذر

$$a = a_1 + a_2 \ldots\ldots\ldots(11\text{-}01)$$

[1]- نفس مرجع سبق ذكره ص 243 .

$Md_3 : f(y) = g_a$ (معادلة الطلب على نقود من أجل المضاربة .

$$M_S = ay - gi \text{ .....}$$

$$Y = \frac{Ms}{a} + \frac{g}{a} . i \text{.....(12 -01)}$$

$$I = \frac{Ms}{g} + \frac{a}{g} .y \text{ ..... } (13 - 01)$$

أما بيانيا فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (01 -04) التوازن في سوق النقد (منحنى lm)

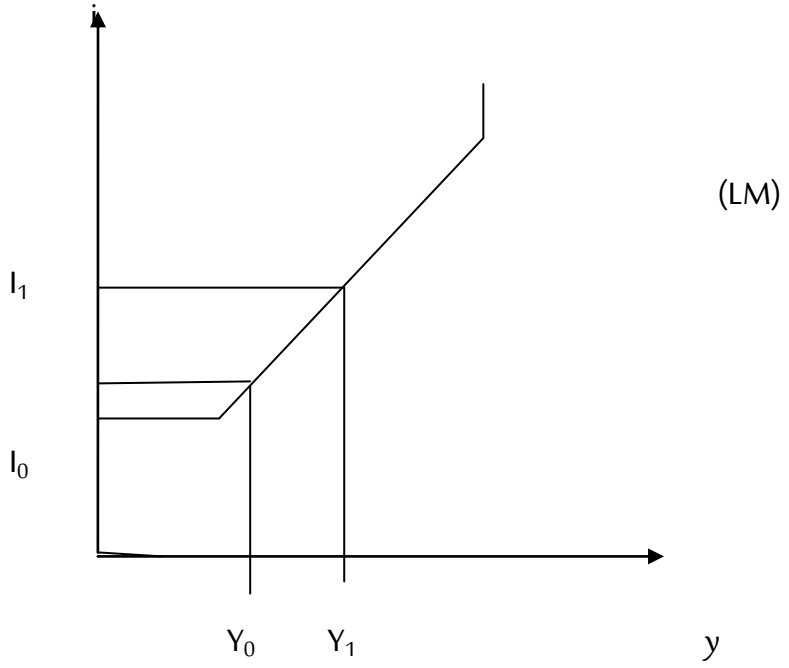

- **المصدر:** تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة) دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص 272

- مما سبق يمكن تحقيق التوازن الكلي في كل من سوقي السلع والخدمات والسوق النقدي ISعندما يتقاطع كل من منحنى IS ، ومنحنى Lm في نقطة توازنية وحيدة تحدد لن كل من سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني[1] وللحصول على معادلة التوازن الداخلي

نقوم بمساواة بين المعادلة (1 – 07) والمعادلة (1 – 13) فنحصل على : I

[1]- محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي (مع تطبيقات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 256 .

$$Y = \frac{a - btxo + btro + Io - Go - Mo}{a + 1 - b + bt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14-01)$$

- أما بيانيا فهو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (1 – 5) التوازن الآتي في سوق السلع والخدمات وسوق النقد منحنى (Is-Lm)

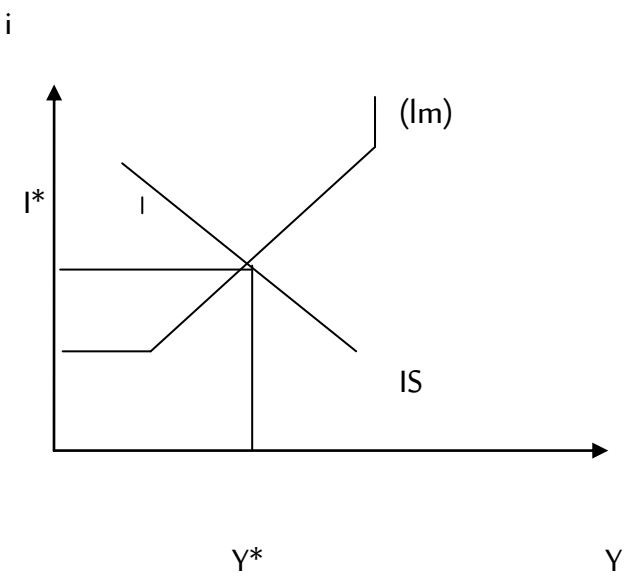

- **المصدر:** وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي .دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية) مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 141 .

*Iعلى معدل الفائدة التوازني بينما يعبر عن Y على الدخل التوازني .

- بما أن تحديد التوازن في سوق الإنتاج والنقد معا يتطلب تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة الملازم له وعليه فإن أثر السياسات الاقتصادية تكون على الدخل وسعر الفائدة وعليه يمكن تلخيص أثر السياستين النقدية والمالية على الدخل وسعر الفائدة من خلال الجدول التالي

جدول رقم (1 – 1): أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل و سعر الفائدة .

الأثار	الأثر على الدخل	الأثر على سعر الفائدة

السياسات المتبعة		
التوسع المالي	+	+
التوسع النقدي	+	-

المصدر: تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين و مسائل محلولة) ، دار أسامة للطباعة ونشر ، الجزائر ، ص 288 .

- الحالة الأولى : التوسع المالي :

- وتكون من خلال إتباع سياسة مالية توسعية ، حيث أن هذه السياسة تسمح بإنتقال منحنى IS نحو اليمين وهو ما يوضحه الشكل (01 – 13) وتدعي " سياسة انتعاشية " حيث أنها تعبر على حقن إضافي في سوق السلع والخدمات عن طريق ارتفاع النفقات الحكومة ، ويؤدي هذا الأخير إلى انتعاش مستوى النشاط الخاص بالمؤسسات إما بطلب مقدم مباشرة من طرف الحكومة أو بطريقة غير مباشرة بارتفاع دخل العائلات (كتوظيف موظفين جدد ، دفع تحويلات إضافية .[1]

شكل رقم(1 – 6) السياسة المالية التوسعية .

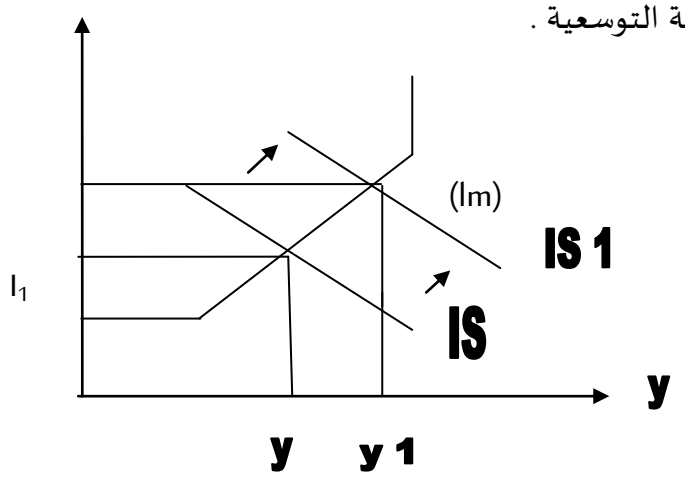

[1]- بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص قياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 – ص 290

المصدر: تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين و مسائل محلولة دار النشر أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص : 283 .

- عند دراسة المنحنى (1 -13) نلاحظ أن السياسة المالية لها أثرين : أثر موجب ومرغوب وهو ،حيث أن هذا الأخير ارتفاع مستوى الناتج [1]، وأثر سالب في ارتفاع معدل الفائدة من *I إلى $_1$ احيث أن هذا الاخير ينتج عنه أثر المزاحمة أو الطرد المعبر عنه بكبح مالي ، أين تطرد الاستثمارات الخاصة بسبب النفقات العمومية ولا تكون السياسة المالية فعالة إلا إذا كانت الاستثمارات قليلة الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة .

- ويمكن تلخيص أثر سياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1 – 7) : أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي

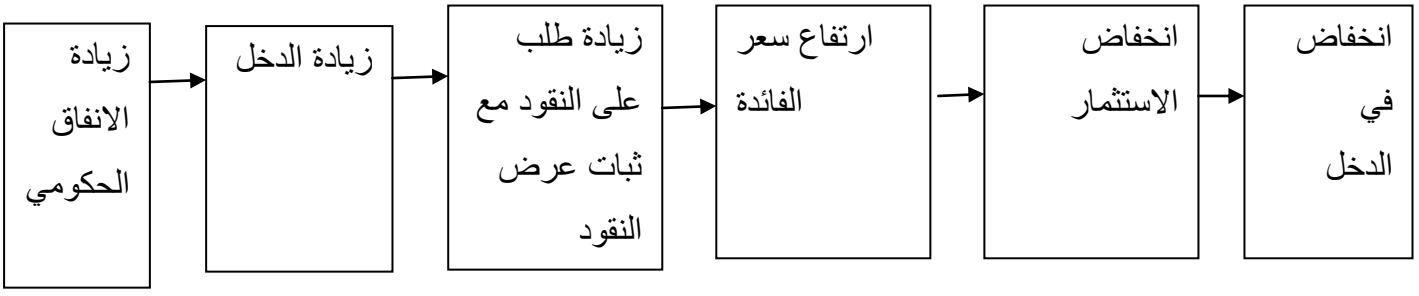

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي

[1]- أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 339 .

- يشير أثر المزاحمة إلى أن جزء من الإنفاق الحكومي الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص ويحل محله .

- **الحالة الثانية** : التوسع النقدي : ويكون من خلال إتباع السياسة النقدية التوسعية ، حيث أن Lmهذه السياسة تعمل على إنتقال من منحنى Lm نحو اليمين وهذا ما يوضحه شكل رقم (1-8) : السياسة النقدية التوسعية

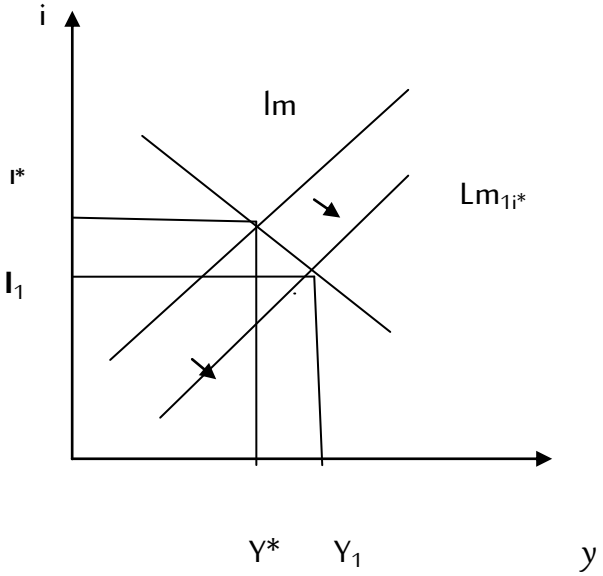

- **المصدر:** تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة) دار أسامة للطباعة ونشر ، الجزائر ، ص 281 .

بما أن Lm يمثل التوازن في السوق النقدية فإن انتقالها يعبر عن حقن إضافي في هذه السوق بتعبير آخر ارتفاع في الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة فينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري ومنه ارتفاع الطلب الكلي [1] ، حيث ترتبط فعالية سياسة النقدية مباشرة بمرونات

[1]- بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ، معدل والفائدة و التضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص قياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 ، ص 29 ، ص 30 .

الاستثمار و الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة ، فكلما كانت مرونة الاستثمار مرتفعة كلما كانت مرونة الطلب على النقود منخفضة ومنه تكون السياسة النقدية فعالة .

- ويمكن تلخيص أثر سياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي من خلال الشكل التالي

شكل رقم (1 – 9) : أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي .

زيادة الدخل	زيادة الاستثمار	انخفاض أسعار الفائدة	وجود فائض في سوق نقدي	زيادة عرض النقود

- المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي

- وعليه يمكن القول أن السياسة المالية التوسعية ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحة والمرافق العامة وغيرها ، إلا أن فريق آخر يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسعية لا تقوم إلا على ازدياد معدل الفائدة ، لهذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية ، ويرى فريق ثالث أن السياسة الحكيمة للحكومة هي تلك التي تمزج بين السياستين النقدية والمالية معا ، بحيث تحقيق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافا اجتماعية معينة .[1]

الفرع 2 : فعالية السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصاد المفتوح :

- في ظل الاقتصاد المغلق هناك نوعين من الأسواق هما سوق السلع و الخدمات وسوق النقدي ، ولكن في ظل الاقتصاد المفتوح فإننا نحتاج إلى إضافة سوق الصرف الأجنبي ، ولقد أطلقنا على التوازن في السوق النقدي منحنى IS و التوازن في السوق النقدي منحنى Lm

[1]- أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 345 .

اما التوازن في سوق الصرف الاجنبي و الذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات فيسمى منحنى Bpعن مستويات الفائدة و الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات [1] وهو ما يمكن أن يعبر عنه رياضيا وفقا للمعادلة التالية :

$$BP = NX + NCF \quad .....(15 - 01)$$

يمثل Nx الفرق بين الصادرات (x)و الواردات (m) أما NCFفهو يمثل صافي راسمال و الذي يتشكل من دخول وخروج رؤوس الأموال ، أما بيانيا فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (1 – 10) التوازن في ميزان المدفوعات (منحنى Bp) .

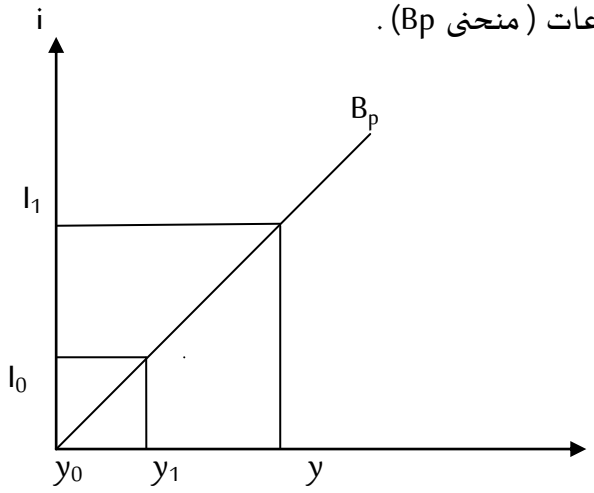

- المصدر : تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة) ، دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص 307 .

- إن تحقيق التوازن الكلي أي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي آنيا يكون بإستعانة بنموذج – Mundell fleming .

النقطة مثلما نشاهده في الشكل الموالي :

الشكل رقم (1-11) .

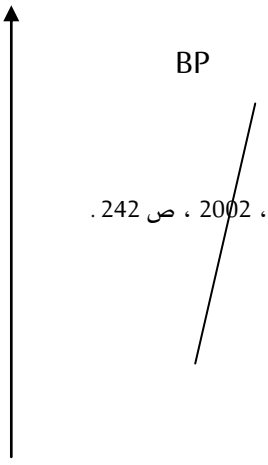

[1]- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعة ، مصر ، 2002 ، ص 242 .

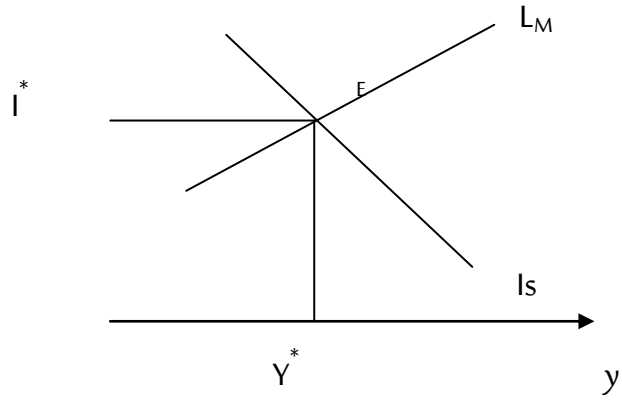

- **المصدر:** بن قدور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970– 2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص تسيير ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، الموسم الجامعي 2012 – 2013 ، ص 57 .

بتعبير آخر بتحديد التوازن الكلي لما تتساوى كل من معادلة IS ، Lm و Bp أي التوازن انيا و يمكن تلخيص أثر السياسة الاقتصادية في النموذج :Mumdell fleming من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1 -2) : ملخص آثار السياسة الاقتصادية في نموذج Mumdell fleming

الآثار	سعر الصرف الثابت			سعر الصرف المرن		
السياسة المتبقة	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل

التوسع المالي	0	0	+	+	-	0
التوسع النقدي	0	0	0	-	+	+
القيود على الواردات	0	+	+	+	0	0

المصدر: تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة) دار أسامة للطباعة ونشر الجزائر، ص 326 .

- من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة مالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور حساب الجاري لوجود علاقة عكسية معه .[1]

- من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة مالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري لوجود علاقة عكسية معه ، وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية ، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقص في الاحتياطات الدولية وتؤدي فيها بعد إلى انخفاض في عرض النقود ، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى مستوى الأصلي .

- أما في ظل نظام سعر الصرف المرن هنا نكون أمام حالتين :[2]

1- بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة و التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قياس الاقتصادي ، قسم العلوي الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 ، ص 62 .

[2]- بن زيان راضية ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

حرية انتقال رأس المال : في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن نستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي ، بينما تفقد السياسة المالية كل فعاليتها ، ففي حالة وجود حرية تامة لإنتقال رأس المال ، فإن خليط السياسات في الحالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط ، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي تبعا لذلك إلى تحسن التنافسية للسلع المحلية ويرفع مستويات الناتج أكثر ، وبالتالي يرتفع الطلب على النقود وهكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي .

سنة 1962 بإجراء دراسات حول Flemingسنة 1962، Mundell تطور أساسا في الفكر الاقتصادي ، حيث قام كل من Mundell flermiيعتبر نموذج

الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد ، ويركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسة الإستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح .

- عدم وجود حرية انتقال رأس المال :

- في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن ، تؤثر السياسة المالية التوسعية عموما على التحكم في الطلب الكلي ، فهي تؤثر في القطاع الخاص وذلك نظرا لأن أي زيادة في الدين المحلي في ظل مستوى عالي من التوسع المالي قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة ، مما يؤدي فيما بعد إلى دخول تيارات رؤوس الأموال فينخفض معدل الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية وهنا ترتفع قيمة معدل الصرف ، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية والتي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص .

- وأخيرا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تماما في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل ، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن ، وخاصة التي تتضمن توسعا نقديا قد تؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف والتضخم المالي .[1]

المبحث (2) : النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

- احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية ، وتطورات البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب ، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود السنة الأخيرة ، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مراد فإن لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة ، وأخرى زراعية بدائية متخلفة ، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه ، ومعدلات البطالة والتضخم .... إلخ ، أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ، ودراسته منفردا عن دراسات النمو الاقتصادي ، حيث استطاعت بعض الدول تحقيق ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة ، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو .

- ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغير بعض الفكر الاقتصادي بسبب النظرة التشاؤمية لدور الدولة ، وبدأ بعض الاقتصاديين النيو كلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو ، والتي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت بنهوض بعض الدول بسرعة ، بينما تباطأت دول أخرى .

- ويركز هذا المبحث على :

[1]- بن زيان راضية ، مرجع سبق ذكره ص 63 .

- أساسيات النمو الاقتصادي .

- نظريات النمو الاقتصادي .

- مقاييس النمو الاقتصادي .

تمهيـد :

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم بإعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع معدلات النمو

الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسين المستوى المعيشي ، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، التشغيل والتضخم ، وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل .

المبحث الثاني : النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي :

مطلب (1) : أساسيات النمو الاقتصادي :

- **الفرع (1) : عموميات النمو الاقتصادي :**

- أ : <u>تعريف النمو الاقتصادي</u> :

- هو زيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين .

- هو زيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

- هو زيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسين القدرة الشرائية .[2]

- يؤكد بونيه : " أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع إقتصادية تلقائية ، تقاس بتغيرات كمية حادثة .[3]

ب) فوائد النمو الاقتصادي :[4]

- إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن يطرح التساؤل حولها في حالة البلدان المتقدمة أكثر منها في حالة البلدان السائرة في طريق النمو ، حيث أنه في البلدان المتقدمة تكون معايير الحياة مرتفعة بحيث يمكن التفكير جديا برصيد المنافع والتكاليف من الإنماء الاقتصادي وخاصة في ظل توجهات سياسية واقتصادية خضراء هدفا المحافظة على البيئة .

---

[1]- أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار الراية ، طبعة 1 ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 63 .

[2]- السعيد بريش ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر ، عنابة ، 2007 ، ص 22 .

[3]- محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 ، ص 39 .

[4]- عماد الدين أحمد المصبح ، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970 – 2004) تقلا عن الطالب محمد كريم قرون ، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1999 – 2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية شعبة تحليل اقتصادي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الموسم الجامعي 2014 / 2015 ، ص 107 .

- أما في البلدان السائرة في طريق النمو فيتغير النمو الاقتصادي ضروريا ، بغض النظر عن تكاليف الإنماء ، لأن هناك أعداد كبيرة من السكان ، و نموا سكانيا مرتفعا يصادف إلى ذلك الحاجة المستمرة لتحسين معايير حياة الأفراد وفي ما يلي نوجز أهم فوائد النمو الاقتصادي في العناصر التالية :

1) تحسين مستويات المعيشة :

- تعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي ، حيث أن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات .

ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية .

2) زيادة العمر المتوقع للسكان :

- إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل ستمكن السكان من العيش لفترة أطول .

3) مكافحة الفقر :

- حيث يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على إتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر ، فزيادة الأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية ، وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية ، التي تستهدف المجتمعات الفقيرة والمعوزة ، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء .

4) تحسين مستوى الخدمات العامة :

- إن زيادة الحصيلة الضريبية ، الناتجة عن زيادة مستوى الدخل ، وكنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدمها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، مثل الخدمات الصحية و التعليم ، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل (رأس المال البشري) مما يساهم في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي .

5) مكافحة التلوث :

- يمكن أن تستخدم بعض موارد الموازنة من أجل تنظيف البيئة ، ومن الممكن ، إذ زادت القدرة الإنتاجية أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد كما ونوعا ، وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي .[1]

ج) معوقات النمو الاقتصادي :

- هناك العديد من المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي نذكر ما يلي :

1 – التعليم :[2]

- لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج ، بات من الضروري الإرتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل ، إن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ، كما أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على موجودات منشأته وييسر العمل فيه ، هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية مدخلات معينة ، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال .

---

[1]- نفس المرجع سابق ص 108 .

[2]- بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، دفعة 2008 ، 2009 ، ص 55 .

- من الواضح أن كثير من الدول سائرة في طريق النمو ، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب ، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية ، وأي كان الأمر ، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المختلفة تحث على زيادة وليس نقص الإنفقات على التعليم ، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو .

2)- الصحة : [1]

- لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بإرتفاع المستويات الصحية الأيادي العاملة ، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية عن ما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا ، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نعرفه ، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف .

3)- التكنولوجيا [2]

- إن الدول المتخلفة لا يحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي ، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما ، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم ، لأن الدول الأكثر تقدما مالا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي العلمي وفاعلية في تقدم الإنتاج ، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة .

لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو .

4) - الموارد الطبيعية : [1]

[1]- نفس مرجع سابق ذكره ص 56 .

[2]- مشورب إبراهيم ، إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، طبعة 1 ، 2005 ص 40 .

- إن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو ، ذلك أن أي دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة قابلة للنمو بسهولة سوف يكون النمو أسهل عليها من الدولة الأخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة وأقل قابلية في التواصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو.

- مفهوم التنمية الاقتصادية . [2]

- هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس مال المتراكم في المجتمع على مر الزمن .

- والتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية و التنظيمية ، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج – يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأس مالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج و الدخل . وبالإضافة إلى هذه التغييرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل ، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ، وتقدم المؤسسات المالية ، وزيادة معدل التحضر في المجتمع ، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة .

- وكذلك هي تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة ، والكفاءة الإنتاجية ، وحرية الإبداع ، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية وتعرف كذلك بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية التقدم . [1]

---

[1]- نفس مرجع سابق ذكره ص 40 .

[2]- د . محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ،سياستها . الدار الجامعية الإسكندرية ، 2003 ، ص 20 ، 21

فرع 3 : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية :

- أ) <u>إستراتيجية النمو المتوازن</u> : [1]

- تقتضي إستراتيجية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا .

- ويعتبر دوتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943 في مقال عن التصنيع في أوربا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح ، إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لابد له أن يتم ككتلة واحدة ، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد .

- وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة ، وهي غير قابلة للتجزئة كونها تتطلب استثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنجاز ، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق مما يساهم في توسيع السوق الوطني .

- وبالنسبة الاقتصاد الراشد ، يتم التغلب على النقص المتواجد فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل ، من خلال تطوير الصناعات المختلفة ، مما يتطلب توفير حد أدنى من المواد لتنفيذ برامج التنمية ، ويجب على التصنيع أن يكون في عدة اتجاهات ، حتى يتسنى للصناعات الجديدة جني ثمار التطوير الآتي للصناعات الأخرى حيث تمكن من توفير الطلب المكمل ويصبح بذلك المنتجون مستهلكون لسلع صناعات أخرى . [2]

<u>ب – استراتيجية النمو الغير المتوازن :</u> [3]

---

[1]- أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، طبعة 1 الأردن ، 2013 ، ص 65 .

[2]- أشواق بن قدور ، مرجع سابق ذكره ص 67 ، ص 68 .

[3]- نفس مرجع سابق ص 69 .

- يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن ، نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب إستثمارات واسعة من شأنها أن تثقل كأهل الدولة النامية ، ويرى كذلك بصلاحها أي إستراتيجية النمو المتوازن – لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط .

- وتتطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا ، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى .

- حسب هذه النظرية فإن اختيار الصناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية ، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة .

- ويرى هيرشمان التنمية على أنها سلسلة من الإختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها .

- هذه الإختلالات تخلف المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلف توازنا جديدا ، هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج وقوات خارجية ، هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة ، وبالتالي فإن الهدف السياسات الإنمائية يتمثل في :

- تشجيع الاستثمارات التي تخلف المزيد من الوفرات الخارجية .

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية .

- وأحسن الوسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد الاقتصاد طبقا للإستراتجية مرسومة , يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى وتتميز الاستثمارات الإستراتجية بتحقيقها لوفرات

خارجية أكبر من الربحية المحققة منها , وبدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة, بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.[1]

ج) فرق بين النمو والتنمية الاقتصادية :

- يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية , فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤوية الإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية .

_ إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغير في هيكل أو بنيان الاقتصادي يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع .

_ ونعرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة الدخل القومي الحقيقي الأجل الطول , فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي , سطحي ، مرحلي , عابر يقتصر على عناصر التنمية , إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية و العالمية والمستوى التكنولوجي المتاح .[2]

- لاشك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح .

[1]- نفس مرجع سابق ص 69 .

2- محمود على الشرقاوي , النمو الإقتصادي وتحديات الواقع , دار غيداء للنشر والتوزيع الطبعة (1), عمان , 2016, ص 46 .

- وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالبا ما تكون سنة)

- مقياس بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياس للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم , كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمرا وغير منقطع لأجل طويل , و الأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاما في الأقل .

- والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة [1].

المطلب 2 : نظريات النمو الاقتصادي :

1) النظرية الكلاسيكية : ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي ، والخروج من دائرة التخلف ، حيث كل النقائص كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

- إن المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة الكلاسيكية ، لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال ، أصحاب رؤوس الأموال ، وملاك الأراضي ، فمثلا كانت اهتمامات كل من أدم سميت وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيستين ، الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كالطبقة ، والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج ، مما أدى إلى اختلاف تحليلات المدرسة .

1) – 1) نظرية آدم سميت :

[1]- نفس المرجع سابق ص 47 .

- لم تكن نظرية التوزيع عند آدم سميت إلا انعكاسا لنظرية بناء الأسعار أو القيمة ، والتي جعل منها جسرا لنظرية توزيع الدخل ، حيث اعتبرا أن الدخل المحصل عليه من بيع المنتجات يتضمن المداخيل الجزئية الثلاثة وهي الأجر والربح والريع ، التي تحدد عوائد خدمات عناصر الإنتاج الثلاثة (العمل و رأس المال والأرض) التي تشترك في عملية الإنتاج ، والتي تكون نتيجة للسعر الطبيعي للسلعة ومحددة لها ، كما أن تحليلاته استنتجت أن تزايد السكان من جهة وتراكم رأس المال من جهة ثانية سيؤديان إلى تناقص عائد العمل في الإنتاج وإلى ارتفاع عائد الربح والريع .[1]

- **الأجـور** :

- إن أدم سميت لم يستقر على نظرية محددة فيها ، غير أن نظرية أجر الكفاف كانت هي الشائعة في كتاباته ، حيث أنها تبين أن الأجور تعادل كلفة المواد الغذائية اللازمة لا دامة معيشة العامل وعائلته عند مستوى الكفاف ، والذي يتغير ارتفاعا وانخفاضا تبعا لحالة البلد من حيث الازدهار والنمو أو العكس ، ومن حيث كون البلد بدائيا أو متقدما ، فمستوى التطور الاقتصادي للبلد له أثر على تعدد عناصر الإنتاج أو اقتصاره على عنصر واحد ، ففي حال كون البلد يمر بمرحلة ازدهار ونمو ، فإن الاستثمار يتزايد وينمو معه رأس المال وتراكمه ، فيزيد الطلب على العمال وترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف ، الأمر الذي يؤدي بالسكان إلى تزايد نتيجة هذا الارتفاع في الأجور ، وأما في حال استقرار النمو والاقتصاد ، فإن نمو السكان سوف يتوقف بعد أن كان يتزايد في المرحلة السابقة ، مما يقلل الطلب على الأيدي العاملة ويكون عرضها أكبر من الطلب الواقع عليها أو مساويا لها ، فيزداد التنافس بين العمال وتهبط الأجور من جديد إلى مستوى الكفاف ، وعلى العكس من ذلك ، إذا كان البلد بدائيا ، فإن سيعتمد على وجود عنصر إنتاجي واحد هو العمل ، بينما الأرض فلا يمكن عدها عاملا يدخل في تقييم الإنتاج نظرا لوفرتها بالنسبة لعدد السكان ، وأما رأس المال متمثلا في المعدات والآلات

[1]- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وموضوعات ونقاشات ، دار وائل ، 2007 ، الأردن ، ص 56 .

التي تساهم في العملية الإنتاجية لم تكن متوفرة بكثرة ، وهكذا كان العمل أول الأمر هو المقياس الوحيد للمواد المنتجة .[1]

- الريع :

- الذي يفسر عائدة ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى الإنتاج ، فهو إذن كلفة من تكاليف الإنتاج ، وهو الريع ، وكذلك عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض واحتكارها ، حيث يستلم ما لكوا الأرض هذه الأجرة بسبب ملكيتهم وليس بسبب إنتاجية الأرض ، وهو كذلك ينتج فقط عندما يكون الثمن مرتفعا ، أما إذا كان الثمن واطنا بحيث لا يزيد عن الأجور والأرباح (تكاليف العمل ورأس المال) فحينئذ لا نتوقع ظهور الريع أبدا ، وفي هذه الحالة فهو يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة ، أي أنه يعتمد على الطلب على السلع ، فإذا كان هذا الطلب مرتفعا بحيث يؤدي إلى إرتفاع أسعارها ، فحينئذ سيتولد الريع ، أما إذا كان الطلب منخفضا بحيث لا يؤدي إلى إرتفاع الثمن أكثر مما يمكن دفعه للأجور والأرباح من قيمة الناتج الكلي ، فالريع في مثل هذه الحالة يكون معدوما ولا يتولد ، وهو ما يسمى بالريع التفاضلي ، وهي النواة الأولى لنظرية ريكاردو .[2]

الربح :

- وهو الجزء المتبقي من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس مال فإذا كان قد اقترضه من جهة ما فحينئذ ستخرج جزءا من هذا العائد ويدفع عن إستعمال رأس مال ، ويسمى حينئذ بالفائدة ، وحسبه يتوقف مقدار الربح على كمية رأس مال المستخدمة في الإنتاج وهو يتأثر بنوع العمل ويختلف بإختلاف الوقت والمكان ، وأن معدل الربح يتأثر بمقدار رأس مال المستثمر ، فكلما زاد رأس مال كلما اشتدت المنافسة بين المنتجين وهبطت الأرباح وزاد الطلب على العمال وإرتفعت الأجور ، ولهذا

[1]- نفس المرجع السابق ص 57 .

[2]- مدحت القريشي ، مرجع سابق ذكره ، ص 58 .

السبب تتحرك الأرباح و الأجور باتجاهين متعاكسين ، في حين أن الربح والريع ما هما إلا قيمتان استقطعهما الرأس مال وصاحب العمل (نتيجة تملكهم الأرض ورأس مال و إحتكارهم لهما) من القيمة الإجمالية التي ولدها العامل ، مما يجعله خاضعا لهذين الاستقطاعين ، وتجدر الإشارة أنه قد كانت نظرة أدم سميت الآلية التي يقسم ويوزع بها الناتج بين عناصرها الإنتاج غير واضحة وذلك لأن :

- تحليل العلاقة العكسية بين الأرباح والأجور يفترض حالة من السكون ، فضلا عن أن " سميت " يتعارض مع اقتراح آخر أبداه في كتابه " ثروة الأمم " في أن زيادة الأجور قد تؤدي فعلا إلى زيادة في إنتاجه العامل ، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح .

- يتناسب تحليله للأجور مع فكرة بقائها في المدى الطويل عند مستوى الكفاف ، وذلك لارتباطها بالظروف العامة للنمو الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد ينمو ويتسع فإنه سيكون مصحوبا بارتفاع معدلات الأجور ، وذلك بعكس الاقتصاد الذي ينكمش وحيث يكون مصحوبا بانهيار في معدلاتها ، في حين تكون مستويات الأجور في الاقتصاد الراكد عند مستوى ثابت دون أي تغيير.[1]

- 1 – 2 - <u>نظرية ريكاردو .</u>[2]

أسس « Ricando »- نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة ، فهو يعتبر أنكمية العمل هي المحدد الوحيدة لقيمة البضائع والسلع (قانون القيمة في العمل) ، وأن عملية توزيع النتائج تخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة ، بحيث أن مقدار التراكم يرتبط بمقدار الربح ، وأن هناك علاقة بين الأجر والنمو السكاني (قانون Malthus) و الذي ينص على أن إجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبيا بتزايد السكان .

[1]- نفس مرجع سابق ذكره ص 58

[2]- عمر ومحي الدين ، عبد الرحمان يسرى ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1974 ، ص 587 .

- إنطلاقا مما سبق ، تتمثل المشكلة الأساسية للاقتصاد السياسي في القوانين التي تحكم توزيع إلى صياغة نظرية للريع سمحت بتحديد الكيفية التي يوزع بها « Ricando »الدخل الأمر الذي قاد الدخل ، وذلك كما يلي :

- الريع :

حسب « Ricando » هو الفرق بين إنتاج العمل على الأرض الحدية وإنتاج العمل على الأرض التي تغل أكثر من ذلك ، ولذلك فهو فائض يرتكز على الفروقات في نوعية الأرض ، وهو بالنسبة لأي وحدة معينة من الأرض عبارة عن الفرق بين الإنتاجية الوسطية والإنتاجية الحدية للوحدات المتعاقبة من العمل ، وباعتبار أن Ricando » قد وضع نظرية العمل أساس القيمة ، فقد وجد «المتعاقبة ، نفسه مضطرا إلى إبعاد غير العمل من عناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال عن عملية تكوين القيمة مادام العمل هو الأساس الوحيد لها ، فجاء لأجل ذلك بنظريته الجديدة في تفسير الريع العقاري كي يرهن على أن الأرض لا تساهم في تكوين القيمة التبادلية .

في حالة المنافسة الكاملة ، على خلاف ما كان سائدا قبله أن ريع الأرض هبة من الطبيعة تنشأ من اشتراك الأرض مع الجهود الإنساني في الإنتاج الزراعي ، وبالتالي في تكوين القيمة المنتجة ، وهذا يعني ضمنيا أن العمل ليس هو الأساس الوحيد للقيمة فاضطر Ricando إلى رفض هذا التفسير ، للريع ويقرر بأن الريع هو نتيجة الاحتكار ، إذا لا يمكن أن يظهر في حالة المنافسة الكاملة ، لأن الأشخاص الذين سيطروا على الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على ريع نتيجة لاحتكارهم ، بينما أضطر الآخرون إلى استثمار الأراضي الأقل خصبا .[1]

- <u>الأجـور :</u>

[1]- نفس المرجع السابق ص 587 .

يرى« Ricando » أنه من الضروري التفريق بين الأجر الطبيعي للعمل وبين الأجر السوق . فالأول بشكل المستوى الذي يتجه نحوه الأجر الفعلي أو السوقي في المدى الطويل ،وهو في جوهرة مستوى الكفاف (دون زيادة أو نقصان) الذي يحافظ على حجم اليد العاملة ، وأما الثاني فهو مستوى الأجور السائدة فعليا في السوق ، والذي يتحدد بالعرض والطلب ، وحيث أن الطلب على العمل يتوقف بصورة رئيسية على معدل تكوين رأس المال وتجميعه ، والذي يتوقف بدوره على معدل الربح ، الأمر الذي يؤدي بالمستوى المرتفع لتراكم رأسمال إلى دفع أرباب العمل إلى المنافسة الشديدة على العمل مما يدفع سعره السوقي فوق مستوى السعر الطبيعي .[1]

- <u>الأرباح :</u>

- تعد في تحليل ريكاردو حصة متبقية بعد طرح الأجور والريع من مجموع الدخل ، ولها دور بالغ الأهمية ، كونها مصدر الادخار الذي يتيح تجميع رأسمال وفضلا عن ذلك ، فهي تحدد معدل الاستثمار الصافي (تكوين رأسمال) الذي يشكل في النظام الكلاسيكي المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي ، وعليه يكون رأسمال عملا متجمعا قد أدخر من قبل وتجسد في صورة أداة أو مادة ، ينفق من جديد في سبيل الإنتاج ، فليس من المنطقي عده عاملا مستقلا في تكوين القيمة التبادلية مما يبقي على العمل الأساس الوحيد للقيمة ، فما دامت السلعة مدينة في قيمتها لعمل العامل فقط ، فأثناء بيعها تعود بعائدة صافي لمن يملك رأسمال (الربح الرأسمال) .

وذلك بسبب مدة الوقت التي تمضي بين الاستثمار وظهور المنتجات للبيع ، وبهذا يكون قد خطط بين الربح و الفائدة ، واستنادا إلى دالة الإنتاج وقانون تناقص الغلة المستخرجة من مناطق الإنتاج الثلاث ، حيث وإذا كانت المنطقة الثانية تمثل أفضل منطقة بالنسبة للمنتج ، فإنه يمكن تمثيل التوزيع الوظيفي للدخل الكلي بين الريع والأجور والأرباح حسب « Ricando » كتلة الأجور ترتفع من المساحة (osz_1e_1)

[1]- عمرو صحي الدين ، عبد الرحمان يسرى ، مرجع سابق ذكره ، ص 587 .

الى المساحة (osz_2e_2) و هذا بالرغم من ارتفاع الاجور الاسمية و كذا الاسعار السلع بسبب زيادة عدد السكان المتزامن مع حدوث ندوة نسبية للأراضي الخصبة والقابلة للزراعة وأما حصتها من الدخل الكلي ترتفع لأن .[1]

- كتلة (حجم) الأرباح تنخفض كلما زاد استصلاح الأراضي غير الخصبة و استغلالها ، مما يشكل تكلفة إضافية للمنتج فتنتقل من المساحة (PN_1Z_1S) الى المساحة (PN_2Z_2S) و أما حصيلتها فتتقلص لصالح الأجور والريع مما يؤثر مستقبلا على الدوافع الاستثمار وذلك لأن :

- على افتراض ثبات تقنية الإنتاج وثبات الأجر الطبيعي الحقيقي ، فإن الحصة النسبية الأجور في مجموع الإنتاج تتزايد تبعا تزايد الإنتاج والأيدي العاملة ، وتنخفض الحصة النسبة الأرباح إلى أن تبلغ الصفر في نهاية المطاف ، ليصل الاقتصاد حالة الركود ، فيتوقف فيها تكوين رأسمال و نمو السكان والتقديم الفني وهذا بسبب تناقص الغلة في الزراعة ، وهو أمر يمكن تأجيل حدوثه بصورة مؤقتة بالتقدم الفني لقطاع الصناعة ، والذي بدوره يعجز في النهاية عن منع اختفاء الأرباح وحلول حالة الركود ، وذلك لأن :

- ارتفاع نسبة الأرباح ⟵ زيادة نسبة الاستثمارات ⟵ ارتفاع مستويات الأجور

(لزيادة الطلب على العمل).

⟵ زيادة السكان (بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وازدياد معدل الزواج)

⟵ زيادة الإنتاج ولكن بنسبة قليلة نظرا لنقص وإختفاء الأرباح إختفاء الاستثمارات

⟵ الضغوط على الأجور ومن ثم إعادتها إلى مستوى حد الكفاف .

- **يؤخذ على نظرية التوزيع ل** « Ricanda » ما يلي :[2]

[1]- نفي المرجع السابق ص 589 .

[2]- كيداني سيدي أحمد ، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان السنة الجامعية 2012 ، 2013 ، ص 110 ،ص 117 .

- مسألة العلاقة بين نظرية السكان والدخل الحقيقي ليست صحيحة كليا ، فلا يمكن الأجر الحقيقي أن يبقي ثابتا في الأمد الطويل لأن أجر الكفاف بتغير الظروف الاقتصادية .

- لا يمكن أن يختفي الربح كليا في الأمد الطويل بسبب تزايد الأجور النقدية ، فالاقتصاد الحر الذي يفرض نمو الأرباح وضرورتها في عملية التراكم ، قد شهد تطورا كبيرا منذ « Ricanda » الوقت الحالي .

لم يلحظ « Ricanda » - أن التطور طويل المدى الاقتصاد له أثر في توزيع الدخل ، وإن المشكلة الرأسمالية ليست في التخلص من قانون تناقص الغلة ، بل هي الحصة النسبية المتناقصة للعمل في إجمالي الناتج لحساب الربح ، خصوصا مع ارتفاع حصة الريع ، مما لم يقد أبدا اتجاه الاقتصاد نحو حالة الركود .

- وظف النظام الرأسمال هذه النظرية بصورة انتهازية ونفعية لتعامله مع الإنسان تعاملا سلعيا بالاستناد إلى قانون أجر الكفاف الذي يبقي الإنسان على قيد الحياة ، وليس من أجل الإنسان بل من أجل نمو وانتشار النظام الرأسمال الذي "اعتبره "« Marx » استغلاليا .

النظرية النيو الكلاسيكية :

- قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك الفرد ، وقدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على القوانين الجزئية وترى هذه النظرية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانيات المتاحة غير أن تطبيق آليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة، مثل مدى واقعية شروط السوق ، والإطار الاجتماعي والاقتصادي للسوق في الدولة العربية بصفة عامة ،وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية دينامكية تتطلب التغيير في عناصر المجتمع ، فتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة والمتواصلة حسب بعض الاقتصاديين تستوجب شروط عديدة ، مثل تحرير الأنشطة

الاقتصادية والأسعار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وفي سياق إعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق .[1]

النظرية الكنزية :

- قدم " جون مينارد كينز " نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية ، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل ، فإن كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي ، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي ، اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد القومي ، وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ، ولم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي ، وقام منظري النظرية الكنزية وهم هارود ودومار، وقد أهتما بمشاكل النمو في الدول المتقدمة ، غير أن نموذج الكينزي المبسط يحافظ على مستوى معيني من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على مستوى ثابت ، فإذا ارتفع الاستثمار فإن الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار.[2]

4 –نظرية روستو مراحل النمو الاقتصادي :[3]

[1]- صليحة مقاوسي ، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية ، المداخلة في ملتقى الوطني حول : الاقتصاد الجزائري : قرارات حديثة في التنمية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية 2009 / 2010 ص 18 .

[2]- لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970 – 2007) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006 – 2007 ، ص 35 .

[3]- علبة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث ، ص 38 .

- لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أنها ليست الإنتاج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث ، وتتمثل هذه المراحل في :

- مراحل المجتمع التقليدي .
- مرحلة التهيؤ الانطلاق .
- مرحلة الانطلاق .
- مرحلة النضوج .
- مرحلة الاستهلاك .

5) <u>نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن :</u>

أ- <u>نظرية النمو المتوازن</u> :[1]

- يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة " فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعة إلى جانب القطاعات الأخرى ، وعند البعض الأخر الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناعات .

فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية والزراعة ، وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا .

- ويعتبر زوزنشتين روإن أول من عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوربا الشرقية لكن دون إستخدام هذا المصطلح ، وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن

[1]- كيداني سيدي أحمد ، أثر النمو الإقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، السنة الجامعية : 2012 - 2013 ، ص 69 .

يتم مثل كتلة واحدة ، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقا لنا تجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى ، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط ، و يعطي رودان مثلا عن مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة ، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية ، وهذا غير ممكن وبالتالي كان لازما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات ، وذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع .

- ووقف هذه النظرية فإن " برامج التنمية يجب أن تحقيق نموا متوازنا لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير ".

- و وقد تعرضت النظرية لمجموعة من الانتقادات من بينها :

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فما لم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقص .

- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة .

- أن الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز .

- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات .[1]

2) <u>نظرية النمو غير المتوازن :</u>[2]

[1]- ثاني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد يوقوة ، بومرداس ، 2008 – 2009 ، ص 4 .

[2]- عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ، دراسة اقتصاد ، قياسية للنمو ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية . حالة (1974 – 1999) ، جامعة الجزائر تخصص إقتصاد قياسي ، 2001 ص 18 .

- يعتبر هير شمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن وذلك نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها ، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط .

وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصيص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا ، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأسمال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى .

- حسب هذه النظرية فإن إختيار صناعات إستراتيجة في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية ، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة .

- ولقد تعرضت النظرية لمجموعة من الانتقادات من بينها :

- عدم تحديد تركيبة وإتجاه والوقت النمو غير المتوازن .

- التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن .

- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية .

- أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية . [1]

المطلب 3 : مقاييس النمو الاقتصادي :

[1]- محمود عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، 2003 ، نقلا عن الطلب بن صوشة رياض ، البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، ماجيستر إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 12 .

- من المهم جدا التعرف على معايير أو مقاييس من خلالها يتم التعرف على مستوى النمو الاقتصادي في بلد ما وما يحققه المجتمع من التقدم أو نمو أو تنمية ، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

أ) معايير الدخل :

- تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ولابد من التنمية إلى ضعف الأجهزة الاحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنوك التي تحسب ضمن إجمالي الناتج الوطني وإختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية وإختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند التقدير وتقييم تلك المؤشرات .

- **الدخل الوطني الإجمالي :**

يقترح الأستاذ meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان كذلك يتعذر للإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة . [1]

الدخل الوطني الإجمالي المتوقع :

[1]- نفس المرجع سابق ص 13 .

- يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانيات .

المختلفة الإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

- **معيار متوسط الدخل :**

- تعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير إستخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق .

للنمو الاقتصادي : Singer- معادلة سنجر

- وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو سنة 1952 ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارودا دومار ، عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل :

أ) الادخار الصافي

ب) إنتاجية رأسمال .

ج) معدل نمو السكان .

و تتخذ هذه الدالة الشكل الآتي : $D= SP-R$

D :معدل النمو السكاني لدخل الفرد .

S : معدل الادخار الصافي .

P : إنتاجية رأسمال .

R : معدل نمو السكان السنوي .

أي :

معدل النمو السكاني لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة – معدل النمو السكان [1]

ب) المعايير الاجتماعية :

-معايير صحية :

- لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي :

أ) عدد الوفيات لكل ألف من السكان :

ب) معدل توقع الحياة عند الميلاد :

- معايير تعليمية :

أ) نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع .

ب) نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي .

- معايير التغذية :

أ) متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية .

- ج) المعايير الهيكلية : [1]

[1]- نفس المرجع السابق ص 14.

- يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية النسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر ، كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي ، لعل تلك المؤشرات :

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

خلاصة الفصل

[1]- نفس المرجع السابق ص 14

- لقد تمحورت الفكرة الأساسية في هذا الفصل حول السياسات الاقتصادية الكلية والتي تعرف بأنها مجموعة الأدوات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، والتي من أهمها البحث عن النمو الاقتصادي .

- ومن الأدوات السياسة الاقتصادية نجد السياسة النقدية التي تنتهجها السلطات النقدية والتي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ، والسياسة المالية والتي تتعلق بالإيرادات والنفقات العامة وتهدف كذلك إلى تحقيق أهداف الدولة ، ونجد السياسة التجارية والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة .

- ومن حيث تأثير كل من السياسة النقدية المالية والتجارية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع لكن مهما اختلفت الآراء يبقي التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منها تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي ، بحيث تهدف كل واحدة منها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات .

مقدمة الفصل الثاني

- انتهجت الجزائر بعد استقلالها نظاما اقتصاديا يعتمد على التخطيط ، إلا أنه في الثمانينات اصطدام الاقتصاد بأزمة نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1970 والذي يعتبر الموارد الأساسي لتمويل ميزانية الدولة ونتيجة لانخفاض وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام عدة الاضطرابات كالانخفاض النمو ، معدل الاستثمار ، ارتفاع معدل التضخم ، البطالة وحجم المديونية ، وهذا ما جعل السلطات الجزائرية مجبرة للجوء إلى المنظمات العالمية من أجل إعادة الجدول ديونها ، حيث فرضت عليها جملة من الإصلاحات مست مختلف السياسات الاقتصادية ، ومن أهمها السياسة المالية ، النقدية والتجارية .

- وقد جاءت المحتويات هذا الفصل في ثلاث المباحث كما يلي :

- **المبحث 1 :** واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (1970 – 2013) .

- **المبحث 2 :** تحليل أثر السياسات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث 1 : واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر:

- في هذا المبحث سوف تتطرق إلى مسار كل من السياسة المالية ، النقدية والتجارية في الجزائر.

مطلب 1 : مسار السياسة المالية في الجزائر.

- قامت الجزائر خلال فترة 1967 – 1987 والتي تعرف بفترة التخطيط بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة ، الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية ، عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة اذا انتقل هذا الاخير من 25.98 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي % 43 من هذا الناتج سنة 1986 ، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية جدا ، إذ بلغت نسبة % 9 .21 سنة 1978،كما امتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة إذا إنخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 % في سنة 1983 وهو ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الاستثماري ، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل أنذاك ، بالمقابل فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع ، بلغت نسبة 17,52 %في سنة 1978 و 14,65 % في سنة 1981 .

- ولقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري ، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض الأسعار النفط ، وهذا ما أوضح ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المائية الموجهة لتمويل الاقتصاد ، كما كشفت عن هشاشة النظام التراكم في القطاع الصناعي العام ، ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي ، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات

الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيض من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية ، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 .[1]

مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسخ المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليص من آثار المنافسة ، ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف ، وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو والتوظيف ، بحيث وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بلغت نسبتها 28% في سنة 1998 ، أما النمو الاقتصادي فقد شهدت في هذه الفترة معدلات سالبة (1.2 %سنة 1991 ، 0.9 %في سنة 1994) [2]

- إن عود ارتفاع أسعار البترول ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي :

[1]- الداوي الشيخ ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 256 .

[2] -Sources : office national des statistiques « rétiospective statistiques 2000 – 2001 » edition 2005 .p :211 .

Banque d itldérie , le rapport 2013 de développement économique et monétaaive annvelle de l'thgérie , novembre edition 2014 « rétiospective statistique 2012 – 2013 » .p :95

جدول رقم (02 – 01) تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2000 – 2013

الوحدة : 10 دج

سنة	إيرادات العامة	إيرادات العامة (النمو السنوي)	ن إجمالي الناتج المحلي %الإيرادات العامة)
2000	1578161	66,03	38,27
2001	1505526	-04,60	35 ,61
2002	16033188	06,46	35,44
2003	1974400	23,15	37,50
2004	2229700	12,93	36,25
2005	3082600	38 ,25	40,75
2006	3639800	18,07	42,71
2007	3687800	01,31	39 ,62
2008	5190500	40,74	46,80
2009	3676000	-29,17	36 ,63
2010	4379600	19,14	36,34
2011	5790100	32,20	39,85
2012	6339300	9,48	38,25
2013	5940900	-6,28	35,85

- ويمكن تمثيل جدول رقم (02- 01) في الشكل البياني التالي :

- شكل رقم (02-01) تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2013 الوحدة : **10**دج

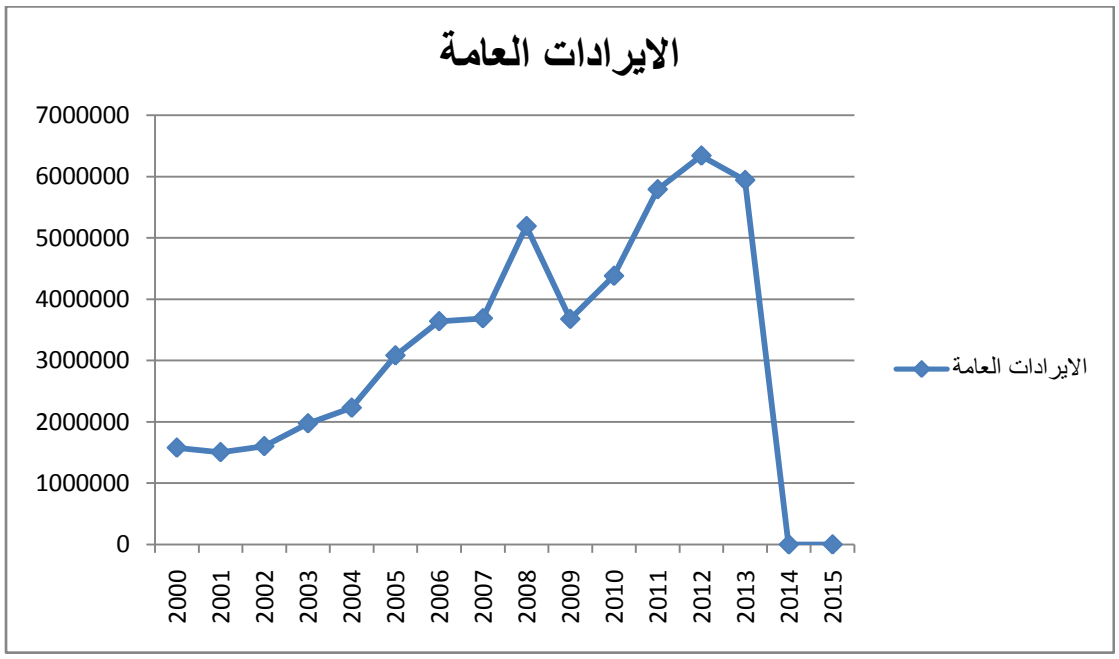

- **المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (2-1)

من خلال الجدول رقم (2-1) ، نلاحظ زيادة في الإيرادات بلغت سنة 2003 نسبة 23,15% بمبلغ إجمالي 12,93% بسنتي 2001 و2002 أما السنة 2004 فقد كانت نسبة نمو الإيرادات 12.93% بمبلغ اجمالي 222970 مليون دج ، لتشهد انخفاض سنة 2006 قدرت بنسبة 18.07 % مقارنة بنسبة 2005 ، و في 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 4379600 مليون دج ، أما 2013 فقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضا مقارنة بسنة 2012 كما هو موضح في جدول رقم (2-2) ، وقد تم الاستغلال هذا الراحة المالية في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة المالية التنموية تدخل ضمن برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي،عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام وهو ما يمكن ملاحظة في جدول رقم (2-2) بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.57 %سنة 2000 الى حوالي 32.18 %في سنة 2003 .

أما سنة 2012 فقد شهدت أعلى قيمة الإنفاق العام قدرت ب 32,18%حوالي 7058100 مليون دج فمبلغ 155 مليار دولار أمريكي الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بإنتهاج سياسة مالية تنوية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى .[3]

[3]- شيبي عبد الرحيم ، بطاهر سمير ، فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقارنة تحليلية وقياسية) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد 12 ، العدد الأول ، جانفي 2010 ، ص 45 . - تقسيم النفقات في الجزائر إلى قسمين : التجهيز والتسيير .

جدول رقم (02 -02) تطور الإنفاق العام خلال فترة 2000 – 2013

الوحدة : 10 دج

السنة	الإنفاق العام	%الإنفاق العام (النمو السنوي)	من إجمالي الناتج (المحلي %الإنفا العام)
2000	1178122	22,50	28,57
2001	1321028	12 ,12	31,25
2002	1550646	17,38	43,28
2003	1690200	08,99	32, 18
2004	1891800	11, 92	30,75
2005	2052000	08, 46	27,12
2006	2453000	19,54	28,78
2007	3108500	26,72	33,40
2008	4191000	34,82	37,79
2009	4246300	01,31	42,31
2010	4512800	06,27	37,45
2011	5853600	29,71	40, 29
2012	7058100	20,57	43,79
2013	6092100	- 13,86	36,76

Source : office national des statistiques , « rétronspective stattistiques 2000 – 2001 » eatition 2005 , p :211 .

- Banque d' itlgérie , le rapport 2013 de développenent economique et nonétaire annuelle de l' itlgérie , edition 2014 .

ويمكن تمثيل جدول رقم (02-02) في الشكل البياني :

- شكل رقم (2 – 2) تطوير الإنفاق العام خلال فترة (2000 – 2013)

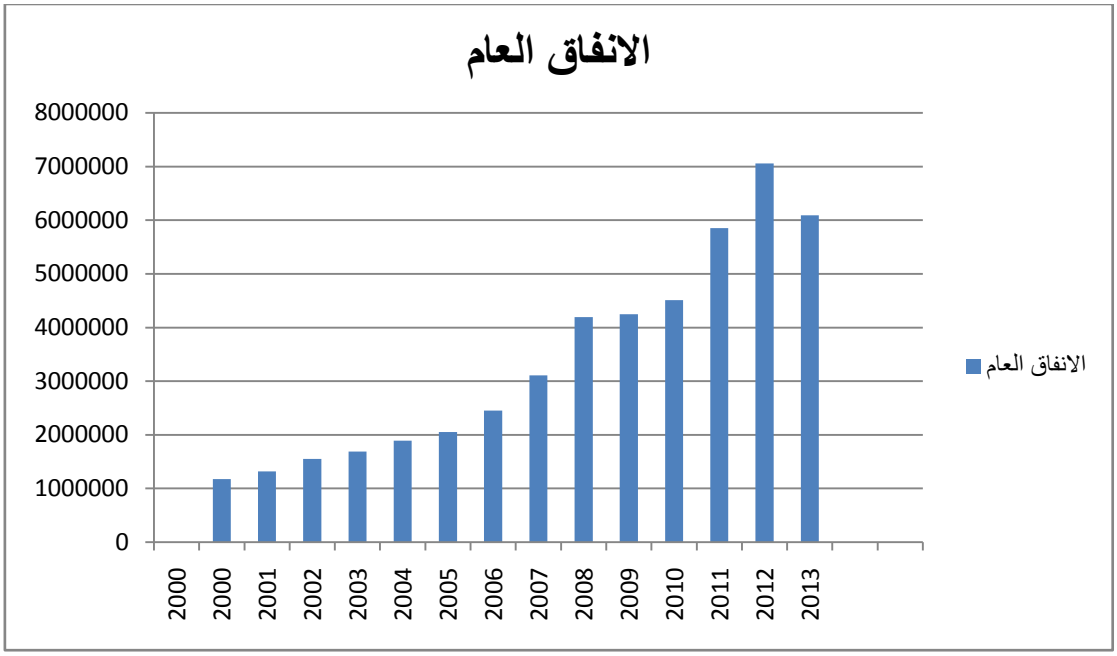

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02 – 02)

- وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ظاهريا ، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88 مليار دولار في سنة 2007 . وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة ، إذا بلغ 6,8% في سنة 2003 ، كما شهدت مستويات التوظيف ارتفاعا ملحوظا انخفضت معه نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من خلال السنوات الست الماضية ، إذا سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11,8% اما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدني مستوياتها ، حيث بلغت 0,33 %في سنة 2000 و 1.64 % في سنة 2005 .[1]

- ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الثاني :

[1]- نفس المرجع سابق ذكره ص 46 .

جدول (رقم 02 – 03) : بعض المؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1999 – 2007) .

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%معدل النمو	3 ,2	2,2	2,1	4,1	6 ,8	5,2	5,1	1,8	4,6
%معدل البطالة	29 ,2	29,5	27,3	25,9	23,71	97,7	15,26	12,3	11,8
%معدل التضخيم	2,64	0,33	4,22	1,41	2,58	3,56	1,64	1,8	4,6
المديونية الخارجية (مليار $)	27,997	25,272	22,587	22,828	22,8,78	23,523	16,839	5,583	4,889

La source : differnt reparts of itlgenian finance ministry . « finance and economique situation » from 1999 to 2007 .

- من النظرة الأولى للجدول أعلاه ، يتبادر إلينا وجود أثر لإنفاق العام على تطور الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف ، غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات النفط والغاز يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ .

- على ضوء ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام ، والتي تدخل ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي يهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني والتوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور ، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته ، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم يستطيع المؤسسات زيادة إنتاجها ، الأمر الذي أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع ، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء البني التحتية وزيادة واردات السلع ، وهما أكثر القطاعات امتصاص الأيدي العاملة في الوقت الحالي ، [1] وعليه ، فإن يجب استغلال هذه الراحة المالية من خلال توجيه السياسة المالية لتنشيط وتحفيز العرض الكلي ، وذلك من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج ، وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية والتخلص من تبعية السياسة المالية لقطاع النفط والغاز.

[1] - شيبي عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

مطلب (2) : مسار السياسة النقدية في الجزائر.

إن إستراتيجية التنمية التي تبنتها حكومة الجزائرية بعد الاستقلال والتي ترتكز على التخطيط وأما السيطرة الشاملة للدولة على النشاطات الاقتصادية ، جعلت وزارة المالية هي المسؤولة على تسيير النقد والقرض ، وذلك بموجب قانون المالية 1966 ، إلا أنه ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات ابتداء من 1970 تهدف إلى مراقبة التدفقات النقدية والعمليات المالية للمؤسسات العمومية مما انبثق عنه إنشاء المجلس الوطني وذلك بموجب الأمر ((71 – 41 المؤرخ CT IF) واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية (للقرض SNC) في 30 جوان 1971 .[1]

لقد كان هدف الحكومة في فترة السبعينات تدقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل فطبقت السياسة النقدية توسعية كان فيها النظام المصرفي هو أساس توفير الأموال الضرورية للمؤسسات وهذا ما يسمح بخلق النقود ويكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي كان مجبرا ، على إعادة التمويل وتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية مع العلم أن معدل الخصم ، ، ،ومع مبدأ " القروض القابلة للتسديد " ونموذج التخطيط 2,75%بقى ثابتا منذ 1961 بمقدار المركزي المتبع ، فإن الاستثمارات كانت مرتبطة أساسا بمداخيل البترولية ، موارد الميزانية العامة ،المديونية الخارجية وهذا أدى إلى إهمال دور البنوك ، حيث تحولت إلى مجرد شبابيك محاسبية تلعب دور الوسيط بين الخزينة العامة والمؤسسات الاقتصادية العمومية مما أثر سلبا على نوعية الخدمات .

وقد دفعت المشاكل التي طرقتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت 79 – 09 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980 .

[1]- بن يخلف كمال ، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم (حالة الاقتصاد الجزائري) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ، تخصص الاقتصاد الكمي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006 ، 2007 ، ص 96 .

ولقد أدخل هذا القانون عاملينا يتعلقان بسياسة ، التمويل الميزاني للاقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية إلا أنه في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا لاسيما في وسائل الدفع الخارجية بسبب إنخفاظا أسعار النفط في سنة 1986 بالإضافة إلى سوء وضعيته المؤسسات .

العمومية ، التي تراكمت عليها الديون الضخمة بسبب خضوعها لأهداف الحكومة في مجال الأسعار والتوظيف ،مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة ، وبذلك كان حزما على السلطات الجزائرية الإسراع في إجراء إصلاحات على مستوى السياسة النقدية في أرض الواقع بصدور قانونين الهدف منهم هو التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسسات نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق .

ومع بداية التسعينات عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحا جديا يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق وتمثل هذا الإصلاح أساسا في إدراج قانون النقد والغرض 90 / 10 الذي سعت السلطة النقدية من خلاله إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية بتحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وضع قيود على الحرية التي كانت تتميز بها الخزينة العمومية في النظام السابق ، بإجبارها على تمويل عجزها وإرغامها على تسديد ديونها المتراكمة عليها اتجاه البنك المركزي وهكذا تمكنت إجراءات الإصلاح المصرفي من تهيئة الظروف الملائمة لكي تحتل السياسة النقدية مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط ، الاقتصادية للحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وتحريك السوق النقدي وتنشيطها ، كما سمحت إجراءات الإصلاح على خلق مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعبا دورا هاما ، في اتخاذ القرارات

المرتبطة بالقروض وتوزيعها والتي أصبحت ترتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع وفيما يتعلق بالموارد ، تقوم كل البنوك بتجميع مواردها لدى الجمهور [1]، كما

تقوم بتوزيع القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة للزبائن مع ضمان سيرها . أما المؤسسات المالية لها نفس مهام البنوك باستثناء جمع الموارد وتسيير وسائل الدفع ، وهي نشاطات غير مخولة القيام بها في الإطار التشريعي المتعلق بالنقد والقرض ، وقد شهدت نشاط جمع موارد البنوك من ودائع لأجل الودائع تحت الطلب ، تطورا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (2 – 4) أدناه :

جدول رقم (2- 4) : إجمالي الموارد المجمعة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001 – 2004 .

[1]- - قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، المتعلق بنظام البنوك والقروض .

– قانون 88 -06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المعدل والمتمم للقانون 86 -12 المتعلق بالبنك والقروض .

- بموجب قانون النقد والقروض 10/90 الصادر في 14 / 4 /90 ، يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية في الجزائر وأعلى هيئة لبنك الجزائر .

- كانت الخزينة العمومية : في فترة الاقتصاد المخطط تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية إما من العائدات النفطية أو عن طريق الإصدار النقدي مع منحها كل التسهيلات اللازمة في الحصول على موارد لتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي .

الوحدة : مليار دج نهاية المدة

السنة	2001	2002	2003	2004
ودائع تحت الطلب	554,927	642,168	718,905	1127,916
بنوك عمومية	499,174	548,130	648,775	1019,891
بنوك خاصة	55,753	94,038	70,130	108,025
ودائع لأجل	1235,006	1485,191	1724,034	1577,456
بنوك عمومية	1152,012	1312,962	1656,568	1509,559
ودائع بالعملة الصعبة	(133,431)	(139,461)	(152,702)	(201,847)
بنوك خاصة	82,944	172,229	64,475	67,900
ودائع بالعملة الصعبة	(21,002)	(29,297)	(18,095)	(17,048)
إجمالي الموارد المجمعة	1789,933	2127,359	2442,948	2705,372
(%حصة بنوك العمومية)	92,02	87,5	94,4	93,5
(%حصة بنوك الخاصة)	7 ,8	12,5	5,6	6,5

Source : Banque d' algérie , le rapport 2005 de dérelooppement et monétaire annuelle de A' lgérie p :75 .

ومما يميز هذا النشاط مواصلة أهمية الودائع المجمعة من قبل البنوك العمومية لدى قطاع المؤسسات الخاصة بالعائلات بالدرج الأولى والتي قدرت حصتها حوالي في سنة 2003 أما حصة القطاع العام فتبقى محتشمة بسبب تحويل بعض المؤسسات العمومية ودائعها من البنوك نحو الخزينة وتواصل وسائل الفعالية المالية للبنوك (ودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار) في نموها حيث بلغت سنة تطورها 9,4 % من سنة 2004 مقابل 16 %سنة 2003 وهذا في إطار التحسن الجديد للسيولة البنكية وتطور القروض نحو الاقتصاد كما تطورت الودائع بالعملة الصعبة من طرف البنوك بحوالي 28,2 % سنة 2004 بالنظر إلى الركود النسبي من طرف البنوك بحوالي 28,2 % المسجل في السنوات التي قبلها ومثل هذه الوضعيات للسيولة المصرفية بالإضافة إلى تضاعف الوضعية الدائنة الصافية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر ،تبرز كعناصر محددة لاتجاهات تطور الوضعية النقدية في السنوات الأخيرة ، الشيء ،

الذي انعكس بصورة عملية وعميقة على السير الحسن للسياسة النقدية وقدرتها على امتصاص السيولة الاقتصادية .

وتماشيا مع هذه التطورات ، سمحت الظروف الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على مستوى السوق الدولية على زيادة صافي الموجودات الخارجية التي ينظر إليها كمتغير أساسي يعكس مدى الإفراط في السيولة على مستوى السوق النقدية البيئية للمصارف لكن ثم التحكم في حجم هذه الظاهرة النقدية الجديدة في الآونة الأخيرة من طرف بنك الجزائر باستخدام أداتين غير مباشرتين للسياسة النقدية ، تتمثل الأولى في إعادة استرجاع السيولة على دورات أسبوعية من طرف البنك المركزي ، والثانية باستخدام الاحتياطي الإلزامي للبنوك الذي تم إعادة تنشيطه .

خلال سنة 2004 بنظام جديد أصدره مجلس النقد والقرض يحدد الإطار الشامل للاحتياطي الإلزامي كما حدد معدلة نحو 6,5% في شهر ماي 2004 و استطاع بنك الجزائر بواسطة هذه الأداة الثانية توسيع قاعدة حسابه بالتناسق مع استرجاع السيولة التي انتقلت من 250 مليار دينار جزائري في نهاية السنتين الأخيرتين ، ولم يكن بوسع بنك الجزائر وهذا ابتداء من سنة 2002 اللجوء إلى عمليات السوق المفتوحة كأداة غير مباشرة أخرى لتنظيم السيولة المصرفية على مستوى السوق النقدية بسبب وجود معوقات حالة دون تحقيق الأهداف المسطرة لبورصة الجزائر ، كعدم تنوع الأوراق المالية المعروضة وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية .[1]

لقد سمح اللجوء إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية في انخفاض الكتلة النقدية M2 من 21,61 % سنة 1993 الى 15,3 % سنة 1994 حيث نلاحظ من الجدول (2 /5) تباطؤ نمو الكتلة النقدية M2 نسبة 47,24 % ولقد وصل نمو الكتلة النقدية M2سنة 1995 ادنى مستوى 10,5 % معدلات نمو منخفضة سنتي 1999 و 2000 .

[1]- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، طبعة 1 ، نوفمبر 2014 ، ص 152 .

إن فترة 2001 – 2003 تمثل مرحلة معاكسية في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصاديين حيث ساهمت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية والتي من بينها تحسن أسعار البترول والتي وصلت إلى 28,02 مليار أمريكي سنة 2003 والزيادة في الأرصدة الصافية الخارجية التي ارتفعت من 7280 مليار دينار جزائري سنة 1998 إلى44179 مليار دينار جزائري سنة 2005 أما المجمع النقدي فقد عرف تراجع في نموه بنسبة 15,80% سنة 2003 ، حيث قدر ب 3354422 مليون دينار جزائري مقابل 2901532 مليون دينار سنة بمعدل نمو 17,30% ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكيف والتوسع بهدف بلوغ مستوى مقبولا من النمو الاقتصادي والتشغيل مع نهاية ديسمبر 2013 فقد قدر المجمع النقدي M2 بقيمة 1194151 ، مليون دج مقابل 1101514 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2012 .

خلال الفترة 1990 – 2013 .M_2 جدول رقم (2- 5) تطور الكتلة النقدية

السنة	M_2الكتلة النقدية	M_2الكتلة النقدية (%النمو السنوي)	السنة	M_2الكتلة النقدية	M_2الكتلة النقدية (%النمو السنوي)
1990	343005,0	11,31	2002	2901532	17,30
1991	415270,0	21,06	2003	3354422	15,60
1992	515902,0	24,23	2004	3738037	11,43
1993	627427,0	21,61	2005	41469006	10,93
1994	723514,0	15,31	2006	4933700	19,97
1995	799562,0	10,51	2007	5994600	21,50
1996	915058,0	14,44	2008	6955900	16,03
1997	1081518	18,19	2009	7173100	3,12
1998	1592461	47,24	2010	8162800	13,79
1999	1789350	12,36	2011	9929200	21,63
2000	2022534	12,03	2012	11015100	10,94
2001	2473516	22,29	2013	11941510	8,41

* **المصدر:** معطيات البنك الدولي نسخة الثانية 2014 .V_2

ويمكن تمثيل جدول رقم (02 – 05) في الشكل البياني التالي .

شكل رقم (02 – 03) تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990 – 2013.

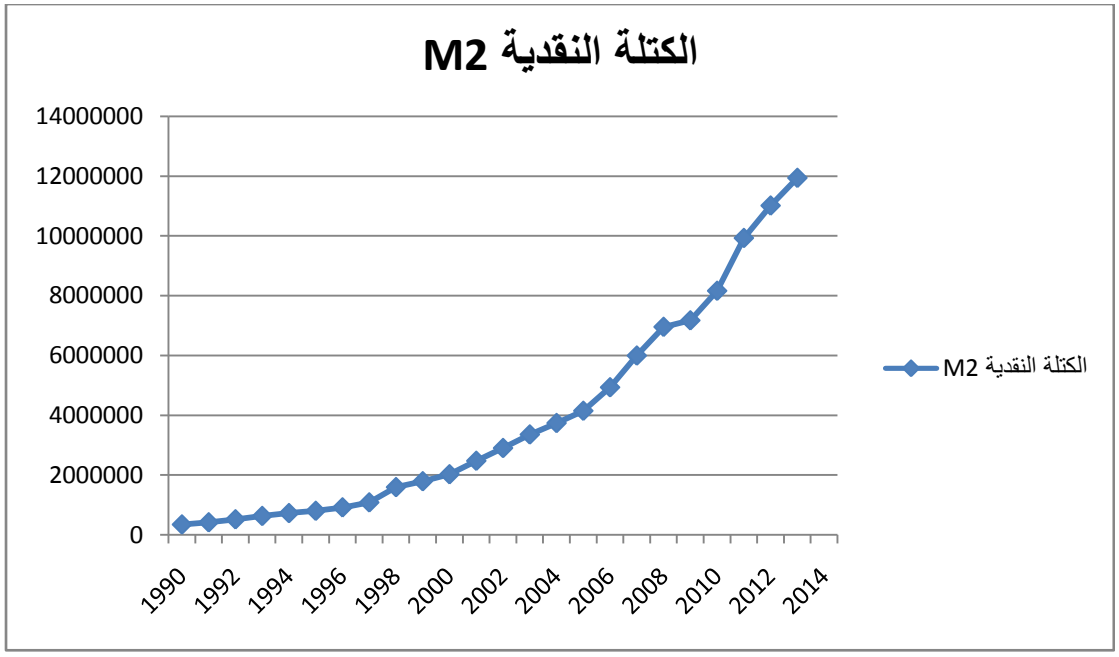

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2 – 5)

المطلب (3) مسار السياسة التجارية في الجزائر.

عقب الاستقلال ورثت الجزائر اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية فبعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث وابتداء من جويلية 1971 ، ثم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه ، كان هدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها من 80% في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من الواردات تحت رقابة الدولة ، وتتمثل الأساليب التجارية المتخذة من طرف الدولة في التعريفة الجمركية التي عرفت خلال هذه المرحلة إصلاحات عميقة خلال سنة 1973 وسنة 1986 .

حيث شهدت الجزائر خلال السنة 1986 ، أزمة نقطية كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي ، وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات والتي من بينها إصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق اعتماد الجزائر لسياسة تحريرية مع تبني اقتصاد السوق ومن أهم ما ميز هذا التحرير أنه كان مرحلي ، بدأ بالتحرير المقيد ، ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود وأخيرا . مرحلة التحرير التام . [1] ومن بين الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة تغير السياسة الجمركية بما بلائم سياسة التحرر التجاري رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات ، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم .

[1]- شلالي رشيد ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص إدارة العمليات التجارية ، قسم العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2010 – 1011 ، ص 184 .

ولتحقيق التغيرات المفروضة بفعل برنامج التصحيح الهيكلي والتوجه الاقتصادي الجديد ، انتهجت الجزائر إصلاحات عرفت ب " إصلاحات الجيل الثاني " بهدف دعم الاقتصادية .

- **هذه الإصلاحات تمحورت حول :** [1]

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي :** اعتبر هذا الهدف كوسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحسين مستوى المعيشي للسكان لذلك فإن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية شكلت أولويات هذه الإصلاحات .

- **ترقية الاستثمار ومحيط المؤسسات :** وهو هدف يتمحور حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والشغل فضلا عن إستهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي وتقرير أيضا في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات .

إن هذه الإصلاحات ساهمت في تطوير الميزان التجاري الجزائري وهو ما يمكن ملاحظته في جدول أدناه .

جدول رقم (2 – 6) : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2013 .

الوحدة : 10 دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	%معدل التغطية
1990	9684	11304	1620	116,93
1991	7684	12101	4420	157,54
1992	10208	13481	3273	132,06
1993	9392	10973	1581	116,83
1994	14573	13896	- 677	95,35
1995	10760	10240	- 520	95,16
1996	10455	15543	5088	148,66

[1]- طبعة نوفمبر 2006 ، ص 27 .KPMG(1) دليل الاستثمار في الجزائر 2006 ، مجلة

157,86	5302	14464	9162	1997
109	810	10213	9403	1998
137	3358	12522	9164	1999
240,17	12858	22031	9173	2000
192 , 47	9192	19132	9940	2001
156,76	6816	18825	12009	2002
181,85	11078	24612	13534	2003
185,61	11418	24756	13338	2004
225,97	25644	46001	20357	2005
154,53	33157	54613	21456	2006
217,74	32532	60163	27631	2007
200,86	39819	79298	29479	2008
115,02	5900	45194	39294	2009
140,97	16580	570853	40473	2010
158	95961	72888	4627	2011
139,10	20167	71736	51569	2012
117,06	9384	64377	54993	2013

الشكل رقم 2-4 : تطور الميزان التجاري خلال فترة 1990 – 2013

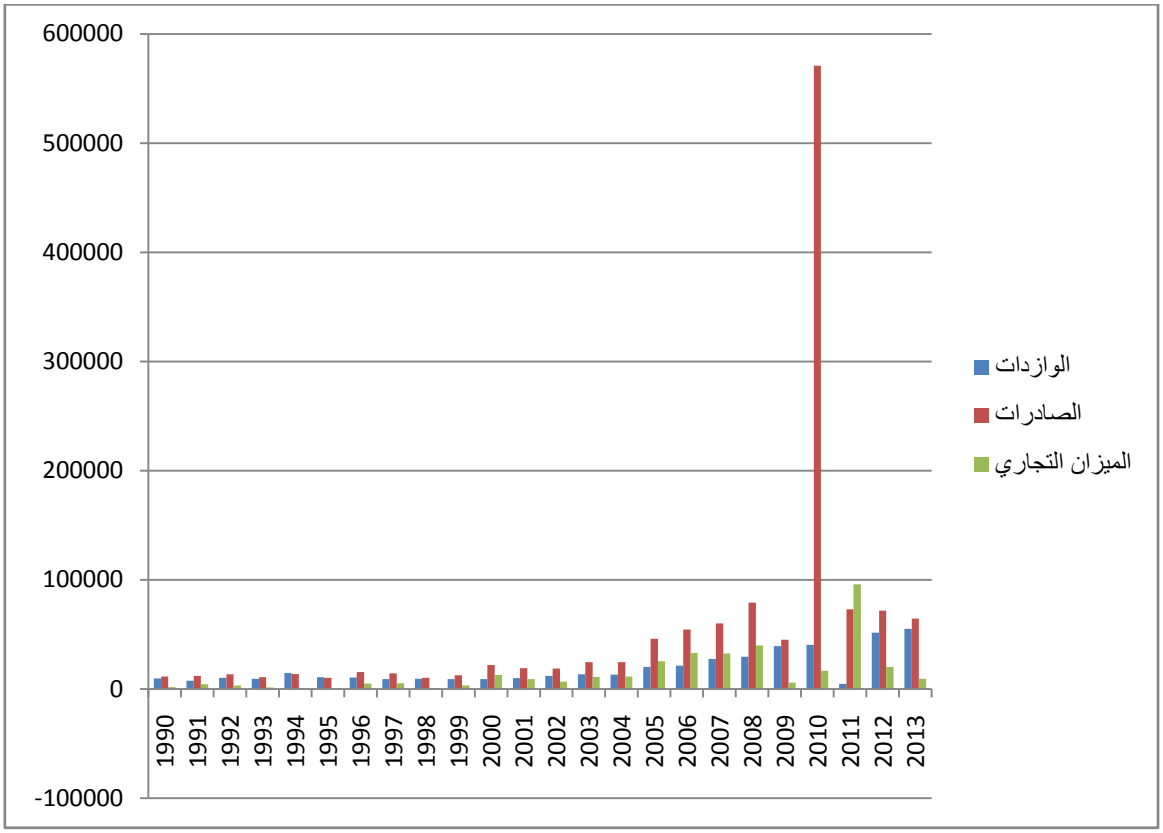

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2 – 6) .

Source : office national des statistiques , « rétrospective statistique 1990 – 2011 » , edition 2005 , p .p : 173 , 175

- Banque d 'itlgéie , napport 2013 de dévloppement économique et monétaire annialle de l'itlgérie , edition 2014 , « Rétrospective statistique 2012 – 2013 » p : 288.

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الميزان التجاري سجل سنة 1990 فائضا قدره 1620 مليون دولار أمريكي ، ليشهد تضاعف بحوالي أربع مرات سنة 1991 ، ثم شهد انخفاض بشكل تدريجي للسنوات 1992 ، 1993 ، 1994 ، أما سنة 1997 فقد عرف فائضا قدره 5302 مليون دولار أمريكي بسبب زيادة قيمة الصادرات وهذا رجع بصورة أساسية إلى زيادة أسعار النفط وانخفاض قيمة الواردات . أما السنوات 2000 إلى 2004 فقد شهدت تقارب في رصيد الميزان التجاري تتخلله انخفاض ما بين 2001 إلى 2002 تعقب ذلك ارتفاع محسوس في السنوات 2003 و 2004 وهو ما يظهر كذلك في

معدل التغطية على التوالي 181,85 % 185,61% ثم شهد هذا الفائض تزايدا مستمرا بداية سنة 2005 أي بمعدل أكثر من 124% كزيادة في الميزان التجاري وذلك إلى غاية سنة 2008 وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة وقد عرفت سنة 2008 أكبر قيمة لرصيد الميزان التجاري يلي ذلك انخفاض في سنة 2009 وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية وما عرفته من تباطؤ في التجارة العالمية ، ثم تلاه زيادة تفوق 181% في سنة 2010 . وهو راجع لارتفاع سعر البترول وللمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية مثل : مخطط الإنعاش الاقتصادي ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له أثر بارز في الميزان التجاري . خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والموارد الخام التي تحتاجها هذه المخططات الأمر الذي أعطى دافعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة .[1]

رغم النتيجة التي حققها الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كليا على عائدات المحروقات بدرجة أولى ، لتحليل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية وهذا ما يظهره الجد والآتي .

[1]- شلالي رشيد ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص إدارة العمليات التجارية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الموسم الجامعي 2010 – 2011 ، ص 188

جدول رقم (02 -07) التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000 – 2013 .

الوحدة : 10 دولار أمريكي .

البيان / السنة	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	32	21419	44	465	11	47	13
2001	28	18484	37	504	22	45	12
2002	35	18091	51	551	20	50	27
2003	48	93939	50	509	01	30	35
2004	38	24123	79	469	00	3	10
2005	67	45094	134	656	00	36	14
2006	73	53429	195	828	01	44	43
2007	88	58831	169	993	01	46	35
2008	119	77361	334	1384	01	67	32
2009	113	44128	170	692	00	42	49
2010	315	55527	94	1056	01	30	30
2011	355	71661	161	660	0	36	16
2012	315	70584	168	618	0	32	19
2013	404	63327	109	492	0	29	16

Source : office national des statistiques , « rétrospective statistique 2000 – 2011 » , edition 2005 , p .p : 174 , 175 .

Banque d 'itlgéie , napport 2013 de dévloppement économique et monétaire annialle de l'itlgérie , , « Rétrospective statistique 2012 – 2013 » : 288.

إن صادرات الجزائر كما هو موضح في الجدول السابق متكونة أكثر من 96 % من المحروقات أي استمرارية تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتقلبات السوق العالمية لهذه المادة ، مما يظهر الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني ، إذا انتقلت من 21419 مليون دولار أمريكي سنة 2000 لتقفز إلى 45094 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ، وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول وكما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات خارج المحروقات أنها لم تتعدى نسبة سنوية قصوى هي 3,9% خلال هذه السنوات لمجموع الصادرات (ثم تسجيلها 2002) أو ما قيمة 1937 مليون دولار سنة 2008 أما فيما يخص الواردات فقد كانت المواد الغذائية ومنذ الاستقلال تمثل النسبة الكبرى وذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة . ومن خلال الجدول الآتي نستطيع استنتاج التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2013 .

جدول رقم (2 – 8) : التركيبة السلعية للواردات للفترة 2000 – 2013 .

البيان / السنة	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1393
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4903	2112
2004	3587	137	577	2719	144	8452	2143
2005	3800	212	751	4088	160	8528	3107
2006	4954	244	843	4934	96	8452	3011
2007	7813	324	1325	7105	146	10026	3751
2008	5863	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	549	1200	10105	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9269	1094	1676	10047	364	15091	6890
2012	8413	4659	1729	9994	310	12793	9400
2013	9013	9013	4139	10642	477	15233	10539

Source office national des statistiques , « Rétrospective statistiques 2000 – 2011 » , edition 2005 , p.p : 174 ,175 ;

- Banque d'ithgerie , le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'itlgérie , « Rétrosp – ective statistique 2012 2013 » p : 288

من خلال النظرة العامة لمعطيات الجدول أعلاه ، نلاحظ تزايد الواردات بشكل تصاعدي خلال الفترة 2000 إلى 2013 , حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز إبتداء من 2001 إلى 2010 من 3435 مليون دولار أمريكي إلى 15776 مليون أمريكي و هذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية , وأما السلع الغذائية فقد سجلت إرتفاعا في سنة 2002 إلى 2008 قدرت ب 5073 مليون دولار أمريكي و إستمر الإرتفاع حتى سنة 2013 بسبب عدم فعالية برامج و خطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء و كذلك لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن سياسة التوظيف الإحتوائي لأزمات البطالة .[1]

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت إرتفاعا بدءا من 2003 إلى 2009 من 2857 مليون دولار أمريكي إلى 10165 مليون دولار أمريكي , أما واردات السلع الإستهلاكية الغير الغذائية فقد عرفت ارتفاعا بدءا من 1998 إلى غاية 2009 بزيادة قدرها 250% أما الواردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى إذ الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الإستهلاك المحلي و احتياجات برامج إنعاش الإقتصادي الوطني.

[1]- صالح صالحي , تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي و الإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتجية النمو غير المتوازن للفترة 2001 - 2014 , مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير , المجلد 13 , ص28 .

المبحث (2): تحليل أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحليل أثر السياسة المالية ، النقدية والتجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- **المطلب (1):أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي .**

- حققت مجموعة من الدول النامية قدر لا بأس به من النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية (2) . وهي فترة التي أزدهر فيها الاقتصاد العالمي 1945 – 1970 وفي ظل هذا الازدهار استفادت هذه البلدان من انتعاش التجارة الخارجية وما رافقها من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها ، ولكن مع حلول فترة الثمانينات إعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري أو الاستثماري والذي يمكن قياسه نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي ، مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم و معدلات الضرائب ليساهم ذلك في الإيرادات السيادية للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة ، ونتيجة لزيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من الإيرادات العامة ظهر عجز الموازنة العامة ، والذي تم تمويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي ، بل وأيضا بإستخدام طريقة التمويل التضخمي مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد والمخدرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة و القطاع العام ، وإضعاف حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة ، وكل مؤداه النمو الاقتصادي .

- ومن هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل ، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أو قات البطالة و انخفاض المستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك

من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام ، وفي حالة تغيير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه .[1]

- ويمكن إظهار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الشكل التالي :[2]

الشكل (2 – 5) : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي .

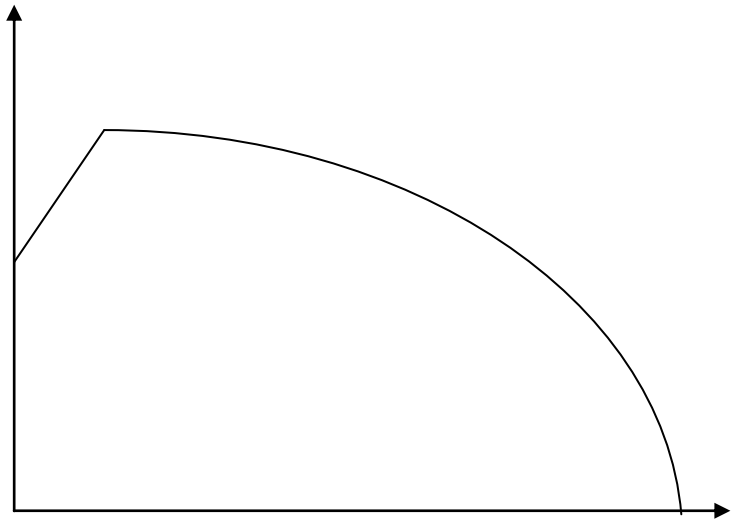

المصدر : محمد لامي ، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ،2010 /2001 ص 80 .

- ويظهر من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر ، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنية التحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات ، حماية الملكية ، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة ، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي

[1]- أمال أبوبكر أطبقية ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في ليبيا منذ عام 1992 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحث والدراسات الإفريقية ، قسم السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 2011 ، ص 28

[2]- محمد لامي ، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 / 2011 ص 80 ,

يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15% و بعدها فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي .

- ويظهر لنا العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي ، وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها " الكفاءة التكنولوجية ، المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي ، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام

- مطلب (2) :أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي :

أ) – استقرار الأسعار ومحاربة التضخم :

- يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة الأسعار ، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسساته كذلك ، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدأ إعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت .[1]

- والجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990 – 2014).

جدول رقم (2 – 9) تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990 – 2014) .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29	25,8	18,7	5,7	5	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	1,6	2,5	4,5	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,3	2,9

- المصدر : تقارير بنك الجزائر 1993 – 2013 .

- الشكل رقم (2 – 6) تطور معدلات التضخم في الجزائر في فترة (1990 – 2014)

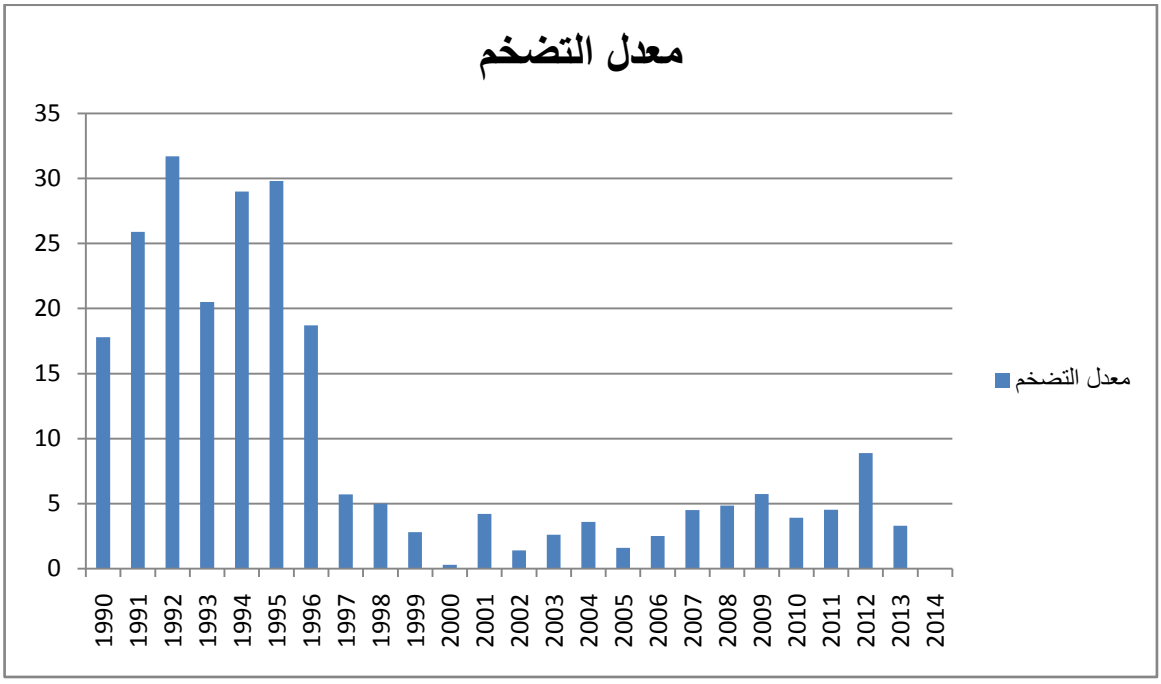

-- يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 وذلك بنسبة قدرت 31.7 % حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الإنتمائي الأولى والثاني بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد إلى التضخم و نخص بالذكر الرفع من 10 % سنة 1990 و الرفع 15%سنة 1994 من ذلك بغية التقليل من القروض

المقدمة من البنوك التجارية نظرا للارتفاع تكلفة التمويل ، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

- كما أن معدلات التضخم عاد للإرتفاع خلال سنتي 1994 . 1995حيث بلغت 29 %و 29.8 % على التوالي التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71 % .[1]

- أما خلال الفترة (1996 – 2000) فقد شاهدت معدلات التضخم كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18,7% إلى 0,3 سنة 2000 ، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة ، يرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب بسبب معدلات البطالة ، و بالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قمت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993 ، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها .

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة 4.2 % ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

- كما أنه بين (2002 – 2006) عرف التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع من الاحتياطي الإجباري من4,5% سنة 2002 إلى6,5%سنة 2006 ، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح مابين3,91% إلى أن بلغ نسبة 8.89 % سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار الموارد الأولية وخاصة منها الموارد الغذائية ، وكذلك انخفاض قيمة الدينار وفي سنتين

[1]- صالح تومي ، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر ، مجلة علوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر ، العدد الثالث ، ص 17.

2013 و 2014 انخفض معدل التضخم 3,3 و 2,9 على التوالي وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة وانخفض من الإنفاق الحكومي ، وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي .[1]

ب) تحقيق النمو الاقتصادي :

- اتسمت فترة الدراسة (1990 – 2014) بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد السوق ، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة ، حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات مبرمة مع صندوق النقد الدولي ، ولقد أوضحت التجارب على أن تصنيف برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار إنكماشية و الأجل القصير ، وذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقليص من العجز المالي ، يؤدي إلى إنخفاض والقدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية .[(1)]

- والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي :

جدول (2 – 10) : معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2014) .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو%	0,8	-1,2	1,8	-2,1	- 0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو%	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4	2,1	3	2,4	2,6	2,7	4,5

المصدر: مؤشرات البنك الدولي :

[1]- نفس المرجع سابق ص 18 .

شكل رقم (2 – 7) معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2014)

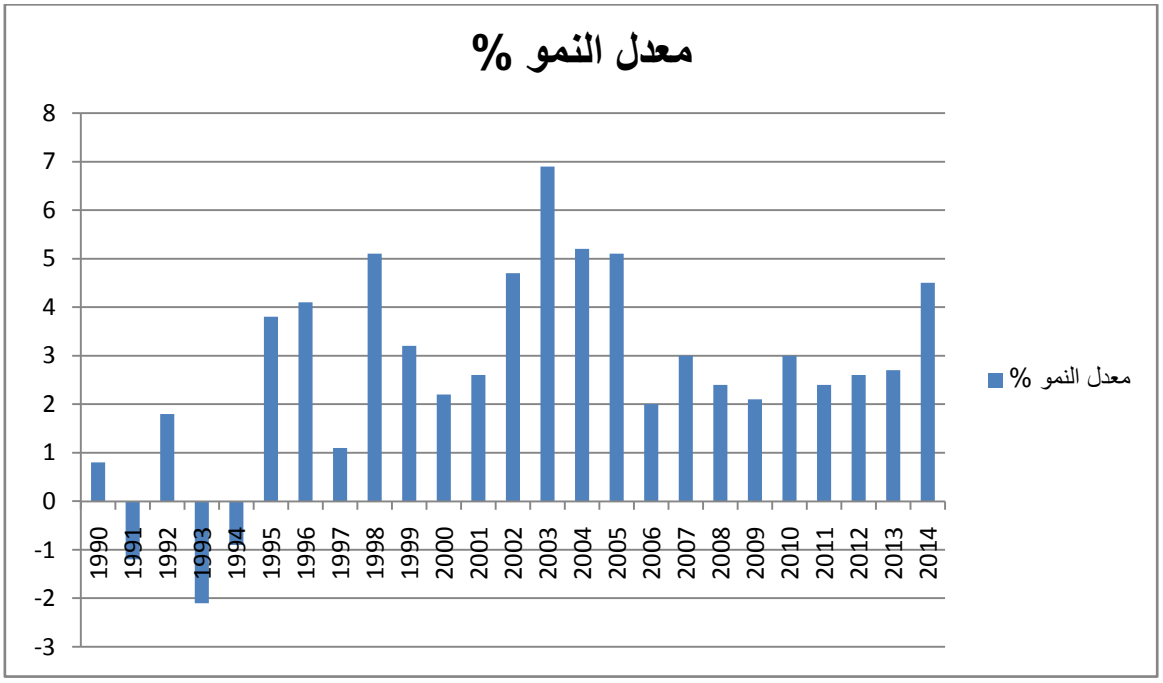

المصدر: من إعداد الطالب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2014).

- بناءا على المعطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في الخمس سنوات الأولى من الدراسة حيث أنها لم تعرف نموا موجبا إلا في سنة 1992 وهذا راجع إلى عدة مبررات تأكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات ، وذلك أن المنطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك طلقات الإنتاجية بشكل مستمر ، و هذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق انتهاج السياسة النقدية التوسعية ، لكن بلوغ معدل التضخيم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات (أنظر الجدول رقم (3) استدعي تطبيق السياسة النقدية الانكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي ، كما أن جهود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد في الحين أن معدل النمو ابتدءا من السنة 1995 وصولا إلى 2014 عرف تذبذبا مستمرا لكنه موجب خلال أربع

سنوات التي استرقها برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي فإن هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي .

ونلاحظ أنه من سنة1990 حتى 2000 بلغ أكبر معدل نمو 5,1% سنة 1998 و ذلك راجع الى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الاستثنائي والجبر آنذاك ، كما عرفت الجزائر تحسن من الجانب الأمني والاجتماعي . [1] كما سجلت الفترة (2000 – 2005) نموا منتظما للاقتصاد الذي إرتفع من 2.2 %سنة 2000 لي يصل الى 6.9 %سنة 2003 و يبقى في الحدود 5% الى غاية سنة 2005 .

وتعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو ويرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول وظهور الآثار الحقيقي لبرامج التعديل الهيكلي .

وتجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من السنة 2000 – 2014 فإننا نجده مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة ، مما أدي إلى حدوث وضعية اقتصادية تميزه حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات ، وشكل ذلك زيادة في الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية. [2]

ج) هدف التشغيل :

- تمر مكافحة البطالة عبر انتعاش الاستثمار والنمو ، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل ، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انعكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .

[1]- صالح تومي ، نفس المرجع سابق ذكره ص 21 .

[2]- نفس المرجع سابق ذكره ص 22 .

- و تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع وحركية الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة ، وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك وفق وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للتشغيل .[1]

الجدول رقم (2 – 11) تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2014)

السنوات	0 1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,8	20,6	21,35	23	23,2	24,2	27,9	25,4	28,04	29,25	29,8

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	27,3	25,9	23,7	20,1	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	11,4	9,97	11

السنوات	2013	2014
معدل البطالة	9,8	10,1

المصدر: مؤشرات البنك الدولي التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي للجزائر 2014 .

[1]- صالح تومي نفس المرجع سابق ذكره ص 23 .

- الشكل رقم (2 – 8) تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2014) .

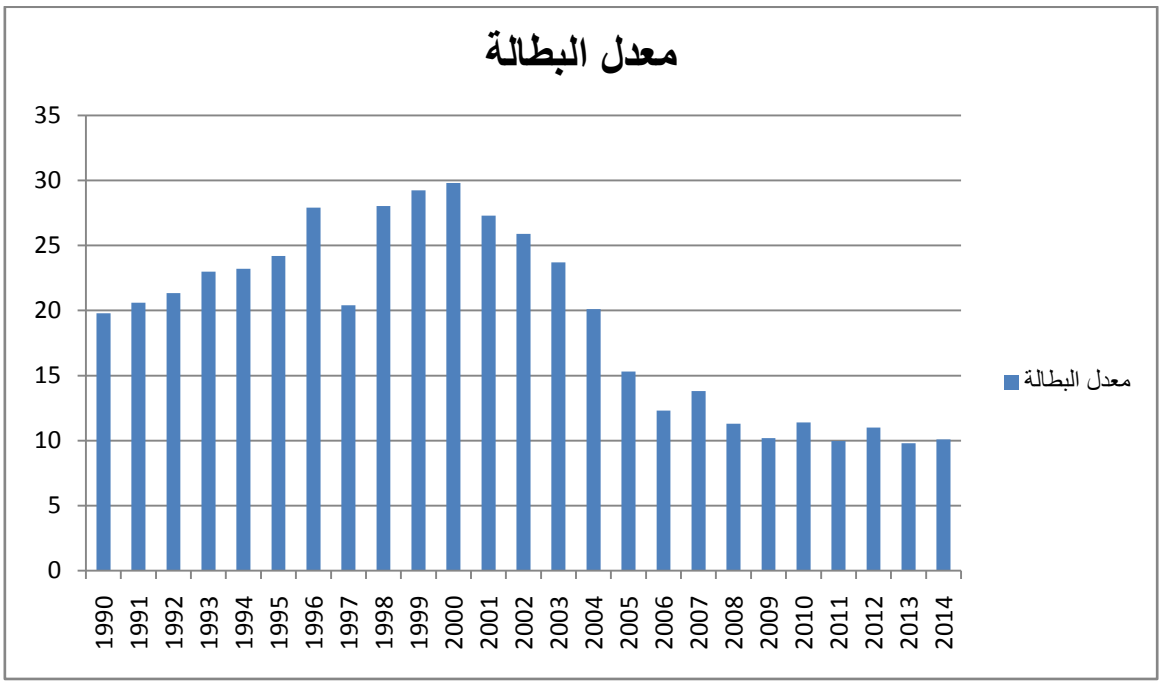

- من خلال تحليلنا للمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة (1990 – 2000) حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب 19.8 % ليصل الى أعلى مستوى نهاية سنة 2000 اين بلغت 29.87 . %

- وبعد إرتفاع هذه المعدلات منطقيا ، وذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة والخاصة ، إلى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات المفلسة ، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000 ، وذلك ما يلقى بخلاله سلبا على الطلب الكلي والاستثمار ، ومن ثم العمالة ، إضافة إلى وجود تفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب .[1]

[1]- نفس المرجع سابق ذكره ص 24 .

- أما ابتدءا من سنة 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حين بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3 % ثم انخفضت بعد ذلك سنة بعد سنة لتصل في سنة 2009 إلى 10.2 % و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة والمتمثلة في أربع مشاريع موجهة لعدة فئات من البطالين وتتمثل في :

- التشغيل المأجور لمبادرة محلية ESIL .

- الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة Tuphimo .

- عقود التشغيل المسبق .

- برامج المساعد على إنشاء المقاولات الصغرى .

وكخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدى نسبة 12% ابتداء من سنة 2008 ، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطيع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات ، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية ، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مضاف إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل . [1]

د) تحقيق التوازن الخارجي : [2]

- تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وبشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي ، ويتميز

[1]- نفس المرجع سابق ذكره ص 25 ,

[2]- علواني عمر ، رزق سيد أحمد ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990 – 2014) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد النقدي و المالي ، جامعة تلمسان ، الموسم الجامعي 2015 – 2016 ، ص 144 ، 145

المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية ، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات وتحديد الميزان التجاري .

من خلال هذا سوف نتطرق أولا إلى تحليل تطور المديونية الخارجية ، ثم سعر الصرف الجزائري .

1) تطور المديونية الخارجية :

- أنه و بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت شهدها أسعار النفط ، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة ، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية ، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

الجدول رقم (2 – 12) يمثل المديونية الخارجية للجزائر من (1990 – 2014)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	001
الديون الخارجية	28,38	27,88	26,68	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47	28,31	25,26	,57

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	014
الديون الخارجية	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	6,60	5,58	5,413	5,457	4,405	3,676	3,396	,735

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002 ، 2006 ، 2008 ، 2014 .

- الشكل رقم (2 –9) تطور رصيد ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية للجزائر.

رصيد ميزان المديونية الخارجية للجزائر - الوحدة مليار دولار

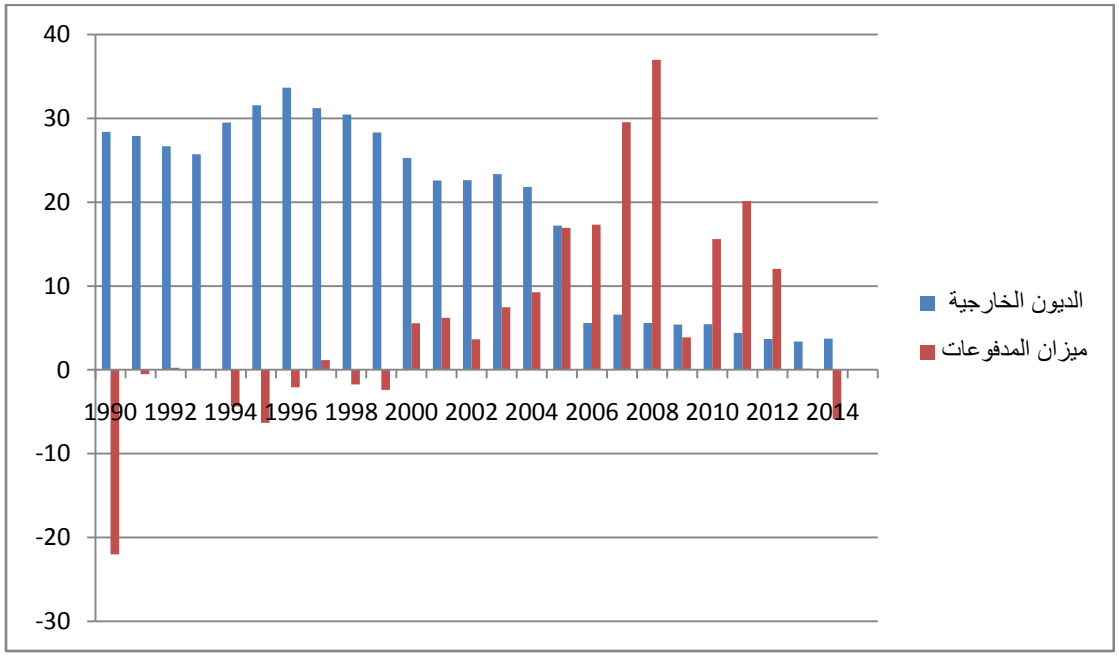

- المصدر: من إعداد الطالب

- من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي والممتدة من (1994 – 1998) بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، يرجع السبب الرئيسي لذلك إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة وذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية .[1]

[1]- نفس المرجع سابق ذكره ص 146 ، 147 .

- ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22,5 مليار $ محققة بذلك تراجع قياسيا مقارنة سنة 1998 قدر حوالي 7,9 مليار دولار ، حيث يرجع هذا في المديونية للبحبوبة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت 2006 ما يقارب 5,612 مليار$ أي نسبة انخفاض قدرت 67,55 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر إلى أن وصلت 3,735 مليار دولار سنة 2014 .

- وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسنا كبيرا ابتداء من 2006 ، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى 0.76 % من صادرات السلع والخدمات ، وأصبح قائم إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى5% من صادرات السلع والخدمات في 2014 .[1]

2) تطور سعر الصرف :

- عرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994 و الذي قدر ب 50% حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار دولار أمريكي ، وهذا بسبب الشروط التي فرضها الصندوق النقد الدولي و التحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه .

- والجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة (1990 – 2014)

[1]- التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر ص 73 ، ص 74 .

- الجدول رقم (2 – 13) تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	001
معدل الصرف	8 ,95	18,47	21,83	23,34	35,05	47,66	54,74	57,70	58 ,73	66,57	75,25	7,21

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الصرف	79,68	77,39	72,06	73,27	72,64	69,29	64,58	72,64	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56

المصدر: علواني عمر ، رزق سيد أحمد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990 – 2014) ، نفس مرجع سابق ذكره ، ص 147.

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية 1996 وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجهة ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 ، السنة التي بدأ فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر إلى غاية للجئ الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية ، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80,56 مقابل الدولار الأمريكي .[1]

-- ولقد تميز ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية 1999 بمجموعة من الإختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991 ، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة

[1]- تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 58 .

الإقتراض ولتوضيح أكثر نعتمد على الجدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1990 – 2014 .

- الجدول رقم (2 – 14) تطور صيد ميزان المدفوعات .

السنوات	1990	19911	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ميزان المدفوعات	-0.22	-0.25	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	5.57	6.19	3.66
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
ميزان المدفوعات	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	39.99	3.86	15.06	20.14	12.06	0.13	-5.88	

- كما أن مرحلة 1990 إلى 1999 عرفت ارتفاع الدين الخارجي (أنظر الجدول رقم (2 - 12) ما نتج عنه نسبة خدمة الدين .

- وبحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة إختلال ميزان المدفوعات ، فقد قامت باتخاذ الإجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من 1994 وذلك بالإنفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون .

- بالإضافة إلى إنفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998 حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث على التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994 .[1]

- وكان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، إلا أنه حدث العكس ، إلى غاية سنة 2000 ، وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم والسعر ، فقد عرفت مؤشرات

[1]- بلعزوز علي ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 41 ، ص 37 .

التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة ، ولكن يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا ولم يستقر وذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولي ويبدو جليا سنة 2014 حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب إنخفاض أسعار النفط ، وترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف .

المطلب3 : أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي .

- تحديد التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من ديون قيود وحواجز مع العالم الخارجي لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة الأفراد والجماعات .

- إن سعي البلدان النامية ومنها الجزائر إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية ، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري) ، لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل أن تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي .

- كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت إلى تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءا من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962) ، بحيث أتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار) ، وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع ، كما سنت العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتسهيل حركة هذه الأخيرة .

- إن انتهاج الجزائر وتوجيهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ، كما جعلها تعمل عل تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها وإعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه

لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني ، وهذه الإجراءات من الصندوق كانت هادفة ومفيدة تبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية .[1]

- كما أن الجزائر شرعت في المفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنطقة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدولة المنظمة تحت لواءها ، ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلدنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام ويرتقب أن تجني عواقب وخيمة .

- كذلك نجد أن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كليا على منتوج تصديري واحد وهو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبة حوالي 97 % من مجموع الصادرات الإجمالية ، وهذا من شأنه أن تعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب لهذه المنتوج في الأسواق العالمية ، و أما ما تعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل إلى 3% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من الثروات من شأنها أن تساهم هذه النسبة إلى مستويات مقبولة ومنافسة ، خاصة إذا كان الحديث والتوجه إلى القطاع الزراعة .[2]

[1]- مليكة ومان ، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من الفترة (2000 – 2013) ، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات شهادة ما ستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، الشعبة علوم تجارية ، التخصص تجارة الدولية ، موسم الجامعي ، جامعة الوادي 2014 / 2015 ، ص 23 .

[2]- نفس المرجع سابق ذكره ص 24 .

خلاصة الفصل

- للسياسة المالية دور في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الإستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل ، وللسياسة النقدية كذلك أثر على النمو الاقتصادي ،حيث عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال سنوات تسعينات وذلك بسبب تخفيض العملة الوطنية ، ارتفاع تكلفة الواردات ، تكلفة خدمة الديون الخارجية ، وخلال سنوات العشر الأخيرة من الدراسة عرف تذبذب غي ارتفاع والانخفاض وذلك يرجع إلى إدارة الحكومة في مواجهة التضخم ، ولقد تسنت فترة الدراسة بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد السوق ، وهذا ما نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، وفيما يخص أثر سياسة التجارية على النمو الاقتصادي فقد شهدت إصلاح عن طريق اعتماد لسياسة تحريرية مع تبني اقتصاد السوق ، وكان مرحلي أي بدأ بالتحرير المقيد ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود وأخيرا التحرير التام ، وقد عرف الاقتصاد الجزائري نموا مستمر ومقبول رغم بعض تذبذبات التي عرفها في بعض سنوات إلا أنه حقق فائض في الميزان التجاري ولكن يبقى الاقتصاد الهش و التبعي يعتمد كليا على عائدات المحروقات بدرجة الأولى .

خاتمة

الخـاتمـة

- في هذه المذكرة حاولنا أن نعرض أثر السياسة الاقتصادية والتي تتمثل سياسة المالية ، النقدية والتجارية على النمو الاقتصادي آخرين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة .

و للإجابة عن الإشكالية هذا البحث تطرقنا إلى دراسة الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وكذلك واقع السياسات الاقتصادية و تحليل أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- وتوصلنا إلى النتائج البحث التالية :

النتائج :

- يتضح لنا أن دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يعرف على أنه عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ،وهذا الأخير يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي يتحصل عليها اقتصاد معين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، يكون من خلال تخطيط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل ، حيث استخدم الإنفاق العام والضرائب في تجهيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام وفي حالة تغير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه .

- للسياسة المالية أثر كبير في تقليل التضخم وهذا من خلال استخدام أدواتها المختلفة ، وتعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار ، وبما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأولى للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية ولكي يكون الإنفاق ذا الفعالية فيتعين أن يوجه في المقام الأولى إلى القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة ، وكذا القطاعات التي يكون فيها الميل لإعادة الإنفاق مرتفعا نسبيا ، وقد يحدث أنه بالرغم من وجود كساد عام فإن قطاعات معينة من الاقتصاد تظل قوية .

- تساهم السياسة المالية في تفادي عجز الميزان التجاري عن طريق كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات ، و هذا بتخفيض النفقات العامة أو بزيادة الضرائب ، كما يمكن الاعتماد على أسلوب الاستيعاب حيث يتم إتباع سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي ، الذي يؤدي بدورة إلى زيادة حجم الإنتاج ، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم الزيادة في الدخل ، أو العمل على

تخفيض القيم مكونات الطلب الكلي بإعتماد على سياسة مالية إنكماشية ، والتي تؤدي إلى التأثير على الاستهلاك والاستثمار هذا في حالة العجز.

- أما في حالة الفائض فيمكن التأثير على الدخل الوطني ، من خلال إتباع سياسة انكماشية ، ويتم ذلك عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج ، وبالتالي يتقلص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل كما يمكن إتباع سياسة مالية توسعية ، من أجل التأثير على الطلب الكلي بزيادته يكون هذا من خلال تشجيع الأفراد على الاستثمار و الاستهلاك .

- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار حيث يوجه الحجم الأكبر من الدخل الاستهلاك الآتي ، وبالتالي انخفاض في الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي ، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي نتوقف على مدى فعاليتها باعتماد على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي وكذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين 2 % و 3 % يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو من خلال تشجيع الادخار والاستثمار

- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير و طبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة ، وقد كانت إصلاحات سنة 1990 بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح ، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 10/90 قد أوضح التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل .

- كذلك أتضح من خلال الدراسة أن الجزائر من الفترة (1990 – 2014) تعتمد بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي أما السياسة النقدية فكان

تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار ومنه على الجزائر المزج بين السياستين وإعطاء دور أكبر لسياسة النقدية .

- إن انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها واعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني وهذه الإجراءات من الصندوق كانت تهدف بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية .

- وفي ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق شرعت الجزائر في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنظمة تحت لواءها ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة .

وإن الاعتماد على صادرات النفط التي قاربت نسبة 97% من الحجم الكلي للصادرات تبرز الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ 1990 وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات ، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثير سريعا بأي الهزات في الأسواق الدولية وغارقة في مستنفع النفط وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم ، ويمثل هذا أكبر تهديد للسلم الاجتماعي للجزائر ، ويبرز أيضا حاجتها إلى إعادة النظر في توجهات السياسة الاقتصادية .

- وعليه ، فإن فإن الأثر العام للسياسة الاقتصادية على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة ، إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام ، وأن النمو خارج المحروقات ، وعلى رغم من معدلة إلهام نسبيا ، بقى هاشا ، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات

العمومية في مجال البني التحتية خاصة ، وأن مساهمة قطاع الإنتاجي الذي بعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة .

- ومنه يبدو جليا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة اقتصادية توسعية وانتعاشية ، وذلك لأنها ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي ، خصوصا بعد الاستمرار في التوسع في الإنفاق العام ، غير أن ذلك يقابله الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي ، مما يعزز من تزايد حجم الاستيراد مستقبلا مع التواصل تنفيذ البرامج الخماسي ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا ، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات في مشهد يعود بنا إلى فترة الاشتراكية التي كانت تسود الاقتصاد الجزائري ، والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء .

- وبالتالي فصناع القرار ملزمون بالإهتمام أكثر بموضوع إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية ، والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الاقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات الشخصية والحزبية وغير الاقتصادية ، لأن الوقائع أثبت أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تسير في الطريق غير الصائب اقتصاديا مما يحتم من ضرورة تصحيح مسارها لأن هذا هو ما يهم البلاد و الأفراد في المستقبل ، رغم أنها تسير في طريق ليس بالخاطئ ، على الأقل اجتماعيا في المدى القصير وهذا لن يدوم طويلا لأن عواقبه جد سلبية و وخيمة مستقبلا على جميع الأصعدة .

التوصيات :

- استنادا إلى النتائج التي رصدناها عبر مباحث هذه المذكرة ، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر ، يمكن أن تقدم التوصيات التالية :

- تطوير السياسة المالية في الجزائر لكي تعكس حاجات النمو الاقتصادي ، وفي هذا العدد ، وحسب النتائج المعروضة في مضمون المذكرة نوصي بزيادة حجم الإنفاق الاستثماري ، لما هذا الإنفاق من دور بارز في تحسين أداء القطاع الإنتاجي ، وتعزيز النمو واستدامة .

- تطوير السياسة الضريبية بما ينسجم مع أهداف النمو الاقتصادي ، ومن أولويات هذا التطوير ، تعديل معدل العبث الضريبي بما يتماشى مع تحقيق مزيد من العدالة في توزيع العبث الضريبي على المكلفين الطبيعيين والاعتباريين .

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفير إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي .

- ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وكذا متابعة تطوير كل من السوقين النقدي والمالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة .

- العمل على دعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات من خلال استخدام الأدوات الانتقالية للسياسة النقدية .

- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي .

- ضرورة تنويع الصادرات في الجزائر ، وذلك لتجنب تذبذب أسعار سوق البترول .

- ضرورة الاهتمام أكثر بعمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الاحتلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي .

- ضرورة الاهتمام أكثر بزيادة معدل النمو القطاعي في الجزائر ليكون أكبر من معدل النمو الكلي ليكون هذا القطاع محرك للتنمية الاقتصادية .

- اتخاذ كافة الإجراءات ، وتبني سياسات اقتصادية وإدارية تهدف لتنوع مصادر الدخل في الجزائر ، ومن أهم أدوات تنويع الاقتصاد وتطوير هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، بما يخدم أهداف النمو الاقتصادي ، التركيز على قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الحيوية الأخرى كالخدمات والفلاحة وقطاع السياحة .....إلخ

أفاق الدراسة :

يمكننا ان نقول بان هذه الدراسة ماهي الا محاولة لها بعض النقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث و دراسات اخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة و التعمق في البحث و في هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبنت لنا من خلال هذا البحث انها يمكن ان تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة و الاهتمام نذكر منها :

_ كيف تكون السياسة التجارة الدولية بين النظرية و التطبيقات ؟ و هل تنجح ؟

_ سبل تفعيل السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي .

_ سياسات التحفيز الضريبي و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قـائمـــة المراجـع

أولا :المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1) أحمد فريد مصطفى ، سمير محمد السيد حسين ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

2) أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية) ، الأهلية ، طبعة (1) ، عمان ، 2007 .

3) أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة (1) ، 2007 .

4) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 .

5) أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار الراية ، طبعة (1)، عمان الأردن ، 20013 .

6) بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، طبعة (1) ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .

7) وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة (1) ، لبنان ، 2010 .

8) لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي ، الطبعة (1) ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

9) محمود حسن الوادي ، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد ، دار صفاء للنشر ، الطبعة (1) ، عمان ،2010 .

10) محمد ضيف الله ألقاصري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية ، قياسية) ، غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 .

11) محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التجارة الدولية ، بدون دار نشر ، 2010 .

12) موسى إبراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ، دار المنهل ، طبعة (1) ، بيروت 1998 .

13) محمد فوزي أو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي (مع تطبيقات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 .

14) محمد مدحت مصطفي ، سمر عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 .

16) مشورب إبراهيم ، إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، طبعة (1) ، 2006 .

17) محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياستها ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 .

18) محمود علي الشرقاوي ، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة (1) ، عمان ، 2016 .

19) مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وموضوعات ونقاشات ، دار وائل ، الأردن .

20) سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 .

21) سيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للدخول ، التنمية الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1993 .

22) سعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر ، عنابة ، 2007 .

23) عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 .

24) عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرف ، القاهرة 1997 .

25) عمر الصخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، ديوان للمطبوعات الجامعية ، الطبعة (6) ، الجزائر ، 2008 .

26) عمر ومحي الدين ، عبد الرحمن يسرى ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1974 .

27) علبة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، الجزء (1) .

28) فوزي عبد المنعم وآخرون ، المالية العامة والسياسة المالية ، توزيع منشورات المعارف ، طبعة (1) ، الإسكندرية ، مصر ، 1969 .

29) صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 .

30) صالحي صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإصلاحي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، طبعة (1)، القاهرة ، 2006 .

31) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة (3) ، 2005 .

<u>الأطروحات والمذكرات :</u>

1) أحمد نصير ، آثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (1990 – 2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر (3) ، موسم الجامعي (2013 – 2014) .

2) بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص قياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر (3) ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 .

3) بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، دفعة 2008 – 2009

4) كيداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بلقايد ، تلمسان ، السنة الجامعة 2012 ، 2013 .

5) لموتي محمد ، للبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970 – 2007) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، موسم الجامعي 2006 – 2007 .

6) محمود عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، 2003 نقلا عن الطالب بن صوشة رياض ، البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، ماجستير إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2005 .

7) ملكية ومان ، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من الفترة 2000 إلى 2013) ، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات الماجستير أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، الشعبة علوم تجارية ، تخصص تجارة الولية ، جامعة الوادي ، الموسم الجامعي 2014 / 2015 .

8) ناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، الموسم الجامعي 2008 ، 2009 .

9) عماد الدين أحمد المصبح ، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970 – 2004) نقلا عن الطالب محمد كريم قروف ، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1999 – 2014) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية الشعبة تحليل اقتصادي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الموسم الجامعي 2014 / 2015 .

10) عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ، دراسة الاقتصاد ، قياسية للنمو ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، حالة الجزائر (1974 – 1999) جامعة الجزائر ، تخصص اقتصاد قياسي ، الموسم الجامعي 2001 – 2002 .

11) فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و أتفاق الشراكة الأورو متوسطية) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، الموسم الجامعي 2012 ، 2013 .

12) صليحة مقاوسي ، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية ، الداخلة في ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ، قراءات حديثة في التنمية ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الموسم الجامعي 2009 – 2010 .

- **<u>المجلات :</u>**

1) الداوي الشيخ ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 .

مجلة أبحاث اقتصادية **(1M – F)** طويل بهاء الدين ، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج إدارية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، العدد 11 ، جوان 2012 .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :

- Gérarl duthil , william marios ,politiques économiques , ellipess , paris ,2000 .

- Murvay affis , les politiques eommerciales , depertement des affaires economiques et sociales , DAES/UNDESA , eopyright united nation DESA , new york ,juin 2007 .